نقدُ القراء للقراءات بالقاعدة النحوية والصرفية

د. إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة– كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

نقدُ القراء للقراءات بالقاعدة النحوية والصرفية

د. إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي

قسم النحو والصرف وفقه اللغة– كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٢٦/ ٢/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ٢١/ ٤/ ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

اشتهرت في الدرس النحوي قضية النحويين والقراءات، واتُّخذت نافذة لنقدهم وعيبهم، فبَدَوا أنّهم جاءوا بأمر إِدّ، لم يكن لهم فيه سلف، ولا وافقهم فيه غيرهم، واستقرّت هذه الثلمة أكثر في أشياخ النحو البصريين، فدعتني هذه الحال، التي أُنكرها لأنني أرى أنّ النحويين لن يخرجوا عن بيئتهم الإسلامية في هذه القضية، إلى دراستها من جديد وفق هذه الفكرة الجديدة، فكان ما سيراه القارئ إن شاء الله تعالى من نتائج.

الكلمات المفتاحية:

نقد: توجيه اللوم إلى القراءات أوالقراء بناء على قواعد العربية النحوية والصرفية.

القراء: مجموعة من علماء الإسلام عُنوا بطرق أداء القرآن الكريم.

القراءات: هي طرق أداء الألفاظ التي رُويت عن النبي الكريم.

النحويون: فئام من علماء الإسلام عنايتهم مُنصبّة على تحرير قواعد العربية وضبطها.

Naqd Al-Qurraa le Al-Qiraat Bi Al-Qaeedah Al-Nahoieh wa Al-Sarfiah

Dr. Ibrahim Bin Sulaiman Al-Matroudi
Morphology and Philology Department- College of Arabic Language
Imam Mohammed Bin Saud Islamic University

Abstract:

The case of Grammarians and The Qeraat became well known within Al-Naho academics. It was considered as a window for criticism since it appeared. They had no evidence whatsoever, neither from their predecessors nor their contemporaries to support such claims. This issue became more rooted in The Grammarians of Basra. Though I deny it, and that is because I believe, the grammarians will not go outside their Islamic environment even in this issue. All of this had pushed me to study it again with this new idea. Leaving you, the reader with these results

key words:

- Criticism: using language grammar to criticize Al-Qiraat.
- Al-Qurraa: A collective of Islamic Scholars who studied the ways of performing the reading of The Quran.
- Al-Qiraat: The methods of reading The Holy Quran as done by the prophet -Peace be Upon him-.
- Al-Nahwayeen: Scholars who edit and correct the use of language grammar.

المقدمة

إنّ الحمد لله تعالى، أحمده وأستعينه وأستهديه، وأعوذ به من شر نفسي وسيئات عملي، وأصلي على مصطفاه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

أنا نحوي تراثي، مرّ بي زمنٌ كنت أعجب فيه من تلحين النحويين للقراءات، وأرتاب من عيب القراء، زمن كنتُ فيه مع لائمي النحويين وناقديهم، أراهم أخطأوا وعن الجادّة انحرفوا، وما زلتُ على هذا النهج حتى هداني الله تعالى أنْ أسأل نفسي هذا السؤال: أتُرى النحويين كانوا وحدهم في هذا السبيل؟ ألستَ ترى عجبًا أنْ يعيبَ النحويون القراءات وأهلُ الإسلام يُخالفونهم ويأبون ذلك منهم؟ أتقبلُ أنْ يُنسب إلى النحويين شيء يرفضه علماء الإسلام بَلْه أن يُجرّموا قائله ويزدروا رأيه؟

هذه الأسئلة، وهي أسئلة البحث الأساسية، قادتني أن أبدأ رحلة علمية جديدة، أُعيد معها النظر فيما كنتُ عليه قبلُ، وأفحص فيها بعض ما حسبته يقينا لا يتزعزع وحقا لا يتغيّر، وهكذا هي حياة الإنسان: يُصدّق برأي اليوم ويميل إليه، وغدا يرتاب منه ويُغيّره، والسبب ظاهر معروف؛ فهو أولا: يُكوّن كثيرا من آرائه من محيطه وأهل عصره، وكم رأيا تبنّاه المرء وصدّق به دون أن يفحصه ويستشير عقله فيه؟ وثانيا: يظلّ الإنسان مهما اجتهد ضعيفا في ملكاته منقوصا في قدراته؛ يسعى إلى الكمال فلا يدركه، ويطلب التّمام فلا يحوزه، وما دليلٌ أبلغ في هذا من تعقّب الناسِ بعضهم لبعض، وسعي متأخرهم في إكمال نقص متقدمهم!

وقد رأيتُ أن أُقدّم هذه الفكرة من خلال تمهيد وثلاثة مباحث، تناولت في التمهيد أربع قضايا: الأولى: القراءة رواية أم اختيار؟ والثانية: القُراء وتأسيس دور النحويين، والثالثة: موقف القراء من القراءات، والرابعة: العربية شرط من شروط القراءة الصحيحة.

وتناولت في المباحث الثلاثة مواقف ثلاثة أعلام من القراء والقراءات: كان ابن مجاهد في المبحث الأول، والطبري في المبحث الثاني، وكان نصيب مكي بن أبي طالب في المبحث الثالث، وأعقبت ذلك بخاتمة ذكرتُ فيها أهمّ ما انتهيت إليه بتوفيق الله تعالى من النتائج، وقبل هذا كله هذه المقدمة التي ذكرت فيها أسئلة البحث ودواعي دراسته.

هذا البحث متجه لدراسة الأشخاص، والبحث في تراثهم، ولهذا جاءت عناوينه مبنية على ذلك؛ لأن هدفه الوصول إلى صورة القراءات عند غير النحويين عبر ثلاثة من الأعلام، وللنحويين إطلالة خفيفة عبر بعض أعلامهم، وهي إطلالة لم تكن هدف البحث ومقصده، وإنما دعاني إليها تبيان التوافق والاختلاف بين النحويين في هذه المسألة أوتلك.

واللهَ تعالى أسأل أن ينفع بالجهد، ويجعله لوجهه خالصا، ويكتب له القبول في القراء وحسن الأحدوثة!

القراءة رواية أم اختيار؟

الذي يقرأ نقدات النحويين للقراءات القرآنية ويُطالعها؛ يذهب به تفكيره إلى أنهم حين اعترضوا القراءات، وانتقدوا بعض ما فيها من ظواهر؛ كانوا يُضمرون في أنفسهم أنها اختيار من القارئ، واجتهاد منه، ويذهب هذا الفريق، ومن يميل إلى رأيه من الباحثين، إلى أن هذا هو أساس مشكلة النحوي مع القراءة، فلو كان من علمه أنها رواية وسنة متبعة؛ ما كان اعترضها ولا انتقد بعض ما حملته من ظواهر.

وهذا قول في تفسير ظاهرة، لها وقائع كثيرة، لا يصلح في مثلها أن يأخذ الباحث رأيا دون أن يُورد شيئا من تلك الروايات، وينظر فيها؛ ليخلص إلى رأي، وينتهي فيها إلى قول، وينظر في هذا التفسير قُربه من الوقائع وبُعده، فالتفاسير تُمثل أصحابها، وتُصوّر أفهامهم، وليست قيدا في فهم الوقائع واستجلاء ما تدل عليه، وهذه جملة من وقائع نقد القراءات تُذكر حتى يُنظر فيها: هل كان النحويون الذين انتقدوا القراءات يبنون قولهم على ما ظنه هؤلاء الباحثون فيهم؟

***

أبو عمرو بن العلاء ينتقد القراءة

من أقدم نقد القراءات ما رُوي عن أبي عمرو بن العلاء، وهو إمام في اللغة والقراءة، روى سيبويه عن يونس قائلا:" فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن. يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ:{هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم}(١)، فنصب"(٢).

لست هنا أُناقش صحة هذا النقد اللغوي، ولست مشغولا بتصويب أبي عمرو رحمه الله أو تخطئته، وإنما أردت أن أنظر في الحادثة من خلال السؤال التالي:

هل كان أبو عمرو حين انتقد القراءة، وانتقد القارئ، يبني رأيه على أنّ من حقوق القارئ أن يختار قراءة من عند نفسه؟ وهل تدل هذه الحادثة، التي حكاها سيبويه، دلالة صريحة على هذا المعنى؟

ليس في هذه الحكاية ما يُشير إلى معنى الاختيار، وأن المقصود به هو أن يختار القارئ وجها لم يُرو له، وغاية ما يُمكن أن يُؤخذ من موقف هذا الإمام؛ أن القارئ وهم في القراءة، ولم يضبط عن شيخه الذي روى عنه، ومن يحمل موقف أبي عمرو على المعنى المستنكر يلزمه أن يجعله ممن لا يرى القراءة سنة متبعة، وتلك هي الفكرة التي اتفق عليها المسلمون، وحكوها جيلا بعد جيل.

---

(١) سورة هود، ٧٨

(٢) سيبويه، الكتاب، ط الثانية، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م) ٢/ ٣٩٧ ومحمد عبد الخالق عُضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دون ط، (مصر، دار الحديث، دون سنة) ١/ ٤٦.

أبو عمرو مرة أخرى

" قال محمد بن صالح: سمعت رجلا يقول لأبي عمرو: كيف تقرأ {لا يُعذب عذابه أحد ولا يُوثق وثاقه أحد}، فقال: لا يعذِّب، بالكسر. فقال له الرجل: كيف وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم:{لا يعذَّب} بالفتح؟. فقال أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذي قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ما أخذته عنه، أوتدري ما ذاك؟ لأني أتهم الواحد الشاذ؛ إذا كان على خلاف ما جاءت به الجماعة. قال الشيخ أبو الحسن السخاوي: وقراءة الفتح أيضا ثابتة بالتواتر"[1].

هذه الحكاية تكشف لنا العلة التي جعلت النحويين، ومنهم إمامهم أبو عمرو، ينتقدون القراءات ويتعقبون القراء؛ إن المسألة عندهم كانت في مخالفة القارئ غيره، أوكما يقول أبو عمرو: أتهم الواحد الشاذ، وهذا المنهج الذي ينطلق منه أبو عمرو في هذه الرواية هو المنهج الذي سار عليه المحدثون أيضا، وما دام الشذوذ بابا إلى نقد الرواية والراوي فهو نقد لضبط الراوي وإتقانه، وما دامت هذه حاله؛ فكيف يكون تفسيره بالاختيار مقبولا؟ كيف يُنسب إلى وقائع النحويين مع القراء والقراءات؛ أنها تدل على أن القراء كانوا يأخذون بقراءات من عند أنفسهم، والنقد كله متكئ على شذوذ القارئ عن غيره؟

---

(١) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط الأولى، (لبنان، دار الفكر، ١٤١٦هـ) ١/ ٣١٢ وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٤٧ وأبو شامة، المرشد الوجيز، دون ط، (بيروت، دار صادر، ١٣٩٥هـ) ١٨٠

إن الفكرة (شذوذ القارئ عن غيره) التي حرّكت العلماء في ميدان القراءات، وجعلتهم ينتقدونها ويتعقبون القراء؛ برهان بيّن على أن القراءة قائمة على الرواية، فلا معنى لشذوذ القارئ عن غيره إلا أن يكون في مخالفته في الرواية عمّن روى عنه غيره، وما دام هذا سبب النقد؛ فكيف يُقبل ممن يظن القارئ مسموحا له أن يأخذ بما تميل نفسه إليه؛ أن يحتج بهذه الروايات ويأنس بها في تأييد قوله وهي بعيدة عنه؟

والاختيار، والمراد به هنا: أن ينزع القارئ إلى وجه لم يُرو؛ ذهب إليه بعض المتكلمين، ونقله السيوطي عن أبي بكر الباقلاني قائلا:" وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في (الانتصار):" وقال قوم من المتكلمين: إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف إذا كانت تلك الأوجه صوابا في العربية، وإن لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بها، وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطؤوا من قال به"[(١)].

وهذا المعنى الذي ختم به الباقلاني أكّده أبو عمرو الداني في قوله:" وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا

(١) السيوطي، البرهان في علوم القرآن، دون ط، (بيروت، عالم الكتب، دون تأريخ) ١/ ٧٨ ويُنظر محمد عارف الهرري، القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه، ط الأولى، (المدنية المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٦هـ) ١٢٣ وقال الباحث فيه:" ومن المعاصرين أبو القاسم الخوئي ... وإبراهيم الأبياري الذي نص على أنها اجتهاد".

ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القرآن سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[1].

وما دام الحال هو ما ذُكر في القراءات القرآنية؛ فإن تفسير ظاهرة نقد القراءات، وهي صادرة من القراء وغير القراء، بأن الناقد ما كان له أن ينتقد إلا لأنه يرى القراء يختارون من عند أنفسهم؛ قول لا يسنده شيء، ورأي لا تقبله صورة القراءة عند النحويين وغيرهم.

***

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دون ط، (مصر، دار الكتاب العربي، دون تأريخ) ١/ ١٠، ١١.

القراء وتأسيس دور النحويين

النافذة اللغوية في نقد القراءات والقراء لها شواهد قديمة جدا، بدأ ظهورها أيام الصحابة رضي الله عنهم، وتلك صورة من صور عدّ الأمة المعيار اللغوي واحدا من معايير قبول القراءة أوردها، ويجد الباحث بعد قراءة تلك الحوادث التي جرت أحداثها زمن الصحابة؛ أن القراء حين وضعوا شروط القراءة الصحيحة كانوا يقتدون بما ظهر في تلك العصور، ويقتفون أثره، ويعملون في علومهم وفقه، وهذا معناه أن الصحابة هم الذين وضعوا أولا شرط اللغة، ونظروا إلى القراءات المروية من خلاله، ولم يفعل القراء بعدهم بقرون إلا أن حوّلوا تلك الملاحظات العابرة على القراءات إلى شرط من شروط القراءة الصحيحة، ومما رُوي عن الصحابة في هذا الشأن ما يلي:

الفاروق ينتقد القراءة

ربما كان الفاروق أول منتقد للقراءات في تلك الحقبة القديمة، وكان نقده مُوجها إلى قراءة الأصحاب مثله، يروي لنا صاحب كتاب "الوقف والابتداء" هذا الخبر عن الفاروق فيقول:" سمع عمر رجلا يقرأ{ليسجننه حتى حين}[1]، فقال: من أقرأك هذا؟ قال: ابن مسعود. فقال عمر:{ليسجننه حتى حين}... ثم كتب إلى ابن مسعود: سلام عليك. أما بعد، فإن الله أنزل

(١) سورة يوسف ٣٥، وكان ابن مسعود يقرأ بإبدال الحاء في "حتى" عينا، وقراءته في مختصر الشواذ ٦٨.

القرآن فجعله قرآنا عربيا مبينا، وأنزله بلغة هذا الحي من قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تُقرئهم بلغة هذيل"[1].

هذه الحادثة، ولها مثيلات، تُظهر لنا أن الصحابة، وهم أهل القرآن، كانوا يرتابون من بعض القراءات، وكان ارتيابهم راجعا إلى اللغة، ومبنيا عليها، وهم في هذا يُؤسسون للنحويين الذين جاءوا بعدهم بقرن وقرنين، ويفتحون لهم درب تعقب القراء، وما دام الصحابي قد ارتاب من قراءة مثله، وهو معاصر للتنزيل، فليس بمستغرب على النحوي واللغوي بعد ذلك أن يرتاب من قراءة قارئ من السبعة أوالعشرة حين تُخالف ما يعرفه من كلام العرب وما رواه جماعة القراء، أو تأتي على قليل يرى من إجلال كتاب الله تعالى وتكرمته أن يُنزه عنه ويُحفظ من أن يُحمل عليه، وهكذا كانت جهود النحويين كلهم؛ هدفهم نبيل، وغرضهم جليل، ولهم في عملهم هذا قدوة سابقة، وأئمة سالفة، وما يُلام المرء بعد حسن قصده، واقتفائه أثر قدواته.

***

(١) أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي، الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل، ط الأولى، ت أبو بشر محمد خليل الزروق، وراجعه د. عز الدين بن رغيبة، (دبي، مركز جمعة الماجد، ١٤٢٣هـ) ٦٩ وأبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، دون ط، ت محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ) ١/ ١٣.

ابن عباس يتعقب القراءات

من نماذج نقد القراءات موقف ابن عباس من قراءة علي لقوله تعالى:{ولما ضرب ابن مريم مثلا إذا قومك منه يصدون}[1]، فقد جاء في (البحر المحيط):" روي ضم الصاد عن علي، وأنكرها ابن عباس، ولا يكون إنكاره إلا قبل بلوغه تواترها"[2].

هذه الحكاية كالسابقة، الهدف منها تبيان ما كان يجري في الزمن الأول الذي أسس لكل شيء عند المسلمين، وصار مرجعا لهم في الفعل والترك، وغرض البحث من سوق هذا النموذج، والذي قبله، أن يكشف أن النحويين حين انتقدوا القراءات ولاموا بعض القراء؛ كانوا في ذلك يمضون على سنة سنّها الصحابة، وأخذوا بها قبلهم، فما كان ما عملوه، وإن اختلفنا معهم في بعضه، شيئا ابتدعوه، وأمرا ابتكروا القول فيه.

ها هو ابن عباس ينتقد القراءة ويُنكرها، وهي قراءة صحابي آخر، أخذ القرآن الكريم عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت حجة ابن عباس التي بنى عليها الإنكار لغوية، وما دام نقد القراءات بدأ في زمن مبكر، زمنٍ كان فيه القراء يأخذون من المصدر مباشرة، ويتلقون عنه دون واسطة، فليس بمستغرب أن يزداد النقد وتكثر حوادثه في زمن بعُد أهله عن المصدر وكثر فيه القراء وتعددت القراءات.

---

(١) سورة الزخرف، ٥٧ وفي النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٩ قوله:" فقرأ ابن كثير والبصريان وعاصم وحمزة بالكسر وقرأ الباقون بضمها".

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ط الثانية، (بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ) ٨/ ٢٥ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٤٤

موقف القراء من القراءات

حين عدت إلى أهل القراءة وكتبهم؛ وجدتهم يؤكدون ما تقدم من نقد الصحابة، ويجعلون اللغة وقواعدها من عناصر قبول القراءة والشك فيها، وكان من أولئك ابن مجاهد، الذي يحسن تقديم جهده في نصرة ما قام به النحويون في عنصرين؛ الأول: القراء، والثاني: القراءات.

ابن مجاهد والقراء

في مقدمة "السبعة في القراءات" لابن مجاهد، وهو من علماء القرنين الثالث والرابع، عرضٌ لأحوال القراء، وتفريق بينهم، وكان مما قاله فيهم:" وحملة القرآن متفاضلون في حمله، ولنقلة الحروف منازل في نقل حروفه، وأنا ذاكر منازلهم...، ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه، ليس عنده إلا الأداء لما تعلّم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى، إذا طال عهده، فيُضيّع الإعراب؛ لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة؛ لأنه لا يعتمد على علم بالعربية، ولا بصر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه، وقد ينسى الحافظ، فيضيع السماع، وتشتبه عليه الحروف، فيقرأ بلحن، لا يعرفه، وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره، ويُبرئ نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصدقا، فيُحمل ذلك عنه، وقد نسيه ووهم فيه، وجسر على لزومه والإصرار عليه، أو يكون

قد قرأ على من نسي وضيّع الإعراب ودخلته الشبهة فتوهم، فذلك لا يُقلد في القراءة، ولا يُحتج بنقله"(١).

وحديث ابن مجاهد عن القراء حديث الخبير المطلع، العارف بطبقاتهم وأجيالهم، وهو هنا يكشف لنا سببا من أسباب نقد القراءات، ويُوضح لنا مدخلا من المداخل عليها، خلاصته أن الراوي للقراءة قد يكون علة من علل نقدها، وداعيا من دواعي الشك فيها؛ لأنه ضعيف في العربية، وقليل العلم بها، ومعتمده على الحفظ والذاكرة، والحافظ ينسى، والذاكرة تكلّ، فيقع في اللحن غير عارف به ومدرك له، فينقل عنه غيره لحنه، ويُتابعه عليه ثقة فيه وإجلالا له.

وهذا المعنى الذي أشار إليه ابن مجاهد هو واحد من الأسباب التي دعت النحويين إلى نقد القراءات وتعقب القراء، وبهذا يظهر أن النحويين حين تفقّدوا القراءات، ونظروا إليها من خلال معرفتهم بلسان العرب؛ كانوا

(١) السبعة في القراءات، ط الثالثة، ت د. شوقي ضيف، (القاهرة، دار المعارف، دون سنة نشر) ٤٥. ٤٦ وشبيه بحديث ابن مجاهد هنا حديث ابن قتيبة، وإن كان أقدم منه، في تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دون ط، (القاهرة، المكتبة العلمية، دون سنة نشر) فقد تكلم في حمزة بن حبيب الزيات، وهو أحد القراء السبعة، وكان مما قاله فيه:" وكان ابن عيينة يرى لمن قرأ في صلاته بحرفه، أوائتم بقراءته؛ أن يُعيد، ووافقه على ذلك كثير من خيار المسلمين..." وختم بقوله عن القراء عامة:" وما أقلّ من سلم من هذه الطبقة من الغلظ والوهم"! ٦٠و٦١ والقصد من هذا وأمثاله هو تنبيه الباحثين إلى شيء واحد: أنّ نقد القراءات والقراء لم يكن عند المتقدمين عيبا معروفا ولا خطيئة مشهورة.

يقومون بعملٍ أصله مشروع ومندوب إليه، وإن كانوا أخطأوا في بعضه فلا يضر ذلك أصل عملهم، ولا ينقض الأساس الذي بنوا عليه موقفهم، وكيف يكون شيء من ذلك وقد رأينا الصحابة جروا قبلهم في هذا السبيل، ومهدوا لهم فيه السير، وأكّده مِن بعدهم أهل العناية بالقراءة كابن مجاهد وغيره.

ابن مجاهد والقراءات

وفي العنصر الثاني يُرينا ابن مجاهد أن الآثار المروية في القراءات كالآثار المروية في الأحكام (الأحاديث والآثار)، فيها ما جاء على لغة شاذة، ومنها ما تُوهّم فيه فغُلط به، ويشرح ذلك قائلا:" وأما الآثار التي رُويت في الحروف فكالآثار التي رُويت في الأحكام، ...، كذلك ما رُوي من حروف القرآن، منها المعرب السائر الواضح، ومنها الضعيف المعنى في الإعراب غير أنه قد قُرئ به، ومنها ما تُوهم فيه فغُلط به . فهو لحن غير جائز. عند من لا يُبصر من العربية إلا اليسير، ومنها اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا العالم النحرير، وبكلّ قد جاءت الآثار في القراءات"(١).

يكشف ابن مجاهد عن حال روايات القراءات في عصره، ويُطلع قارئ كتابه على ما كانت القراءات تعج به من أخطاء تعود كلها إلى اللغة وترجع إلى قواعدها، وهذه الصورة التي ينقلها ابن مجاهد في كتابه حجة بينة على سلامة موقف النحوي، وبرهان ساطع على أن النحويين ما ظلموا القراء حين راجعوا قراءاتهم وعرضوها على قواعد اللغة، التي جعلها القراء أنفسهم كما

(١) السبعة ٤٨ و٤٩

سيأتي أحد شروط القراءة الصحيحة، وكيف يُعاب على النحويين موقفهم ونحن نسمع من أهل القراءة مَنْ يصف حالها في العربية بمثل هذا القول الصادر من ابن مجاهد؟

العربية شرط من شروط القراءة الصحيحة

لا يكتمل الحديث عن دور القراء في تأسيس دور النحويين، وتمكينهم من نخْل روايات القراءات، إلا بالتعريج على شروطهم في صحة القراءة وسلامتها، فهذه الشروط، كما تقدم، صيغت من خلال مواقف السلف الأولين، وهي كاشفة لمن يطّلع عليها أنّ النحويين، وإن تقدّموا القراء زمنا، كانوا يصدرون في مواقفهم من القراءات عن شيء متفق عليه وأمر مجمع على القول به على وجه الإجمال، فلم يكن النحويون في مواقفهم مُبتدعين لما لم يكن معروفا، وخارجين عمّا سنه المسلمون قبلهم، ومن دلائل هذا ما ذكره أهل القراءات الذين سيعرض لهم البحث حين حديثهم عن القراءة وشروطها، وهم ثلاثة: أولهم مكي بن أبي طالب، وثانيهم أبو شامة، وثالثهم ابن الجزْري.

النحويون لم يضعوا شروط القراءة، ولم يكن لهم قول فيها، وكل ما سيرد بعدُ منقول عن القراء، وبهذا يتضح أنّ ما فعله النحويون مع القراءات والقراء لم يكن أمرا خارجا عن المقرر في وعي المسلمين حتى يتخذه بعض الدارسين المحدثين في لوم النحويين والطعن عليهم، وكأنهم أتوا ما لم يكن، ووقعوا فيما لم يُعرف قبلهم.

مكي بن أبي طالب يشترط الشياع

قال مكي عن أقسام القراءة:" قسم يُقرأ به، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي: أن يُنقل عن الثقات إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعا. ويكون موافقا لخط المصحف"(١).

الملفت في حديث مكي أنه يشترط أمرين معا في اللغة؛ أولهما: أن يكون الوجه شائعا، وثانيهما: أن يكون ذلك الوجه في اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، ويظهر تشديده على شرط اللغة بهذا؛ إذ جعل الوجه شائعا، واشترط في شيوعه أن يكون في اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، وهي لغة قريش، وهذا يجعلنا جميعا نستعيد مقالة الفاروق التي قالها لابن مسعود:" أما بعد، فإن الله أنزل القرآن فجعله قرآنا عربيا مبينا، وأنزله بلغة هذا الحي من قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تُقرئهم بلغة هذيل"(٢)، وهذا يقودني إلى استنتاج أن مكيا كان نحويا شديد اللهجة تُجاه القراء والقراءات، ويُلزمهم أن تكون قراءاتهم على وجه معروف في لغة قريش، وهذا يُخرج كثيرا من القراءات التي دافع عنها بعض النحويين بأنها لغة لقبيلة

(١) الإبانة، ط الثالثة، ت د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (مكة المكرمة، الفيصلية، ١٤٠٥هـ) ٥٧ و٥٨

(٢) أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي، الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل، ط الأولى، ت أبو بشر محمد خليل الزروق، وراجعه د. عز الدين بن رغيبة، (دبي، مركز جمعة الماجد، ١٤٢٣هـ) ٦٩ وأبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، دون ط، ت محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ) ١/ ١٣

فصيحة من قبائل العرب، ويدعوني قوله هذا لأقول: إن مكيا كان لا يختلف عن النحويين الذين انتقدوا القراءات والقراء في شيء، وهو داعم لهم في موقفهم، ومؤيد لما قاموا به، ولم يثنِه عن ذلك معرفته بالقراءات وانشغاله بها، وحسبي في رفع التهمة عن النحويين؛ أن أجد عالما من علماء القراءة يصدر عمّا صدروا عنه، ويقول بما قالوا به، لم يمنعه انضمامه لحزب القراءة والقراء أن يتهاون في شرط العربية ويقبل بما قبل به من بعده، كما سيظهر إن شاء الله بعد، وما يقوله مكي في شرط القراءة هو ما طبّقه فريق من النحويين عريض، وعجب منه بعض المحدثين، ورأوا فيه جناية على القراءة والقراء، وأحسبهم جانبوا الصواب، وبالغوا في النكير.

أبو شامة يشترط الفصاحة

إذا كانت وفاة مكي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة فوفاة أبي شامة سنة خمس وستين وستمائة، والعالمان بينهما مائتا سنة ونيف، وفي عبارتهما اختلاف يسير ربما يُفسّره هذا الزمن الممتد.

يقول أبو شامة:" فكل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة. فإن اختلت هذه الأركان الثلاثة؛ أُطلق على تلك القراءة أنها شاذة ضعيفة، أشار إلى ذلك كلام الأئمة المتقدمين، ونص عليه الشيخ المقرئ أبو محمد مكي بن أبي طالب"[1].

(١) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، دون ط، ت: طيار آلتي قولاج، (بيروت، دار صادر، ١٣٩٥هـ) ١٧١و١٧٢

وجه الاختلاف بين العالمين أن مكيا اشترط الشيوع في لغة قريش، أوكما قال: شائع في لغة التنزيل، وأبو شامة اشترط الفصاحة في لغة العرب، وهو عندي اختلاف في اللفظ فقط؛ لأن أبا شامة عاد في آخر حديثه، وقرّر أن الفكرة التي ساقها أشار إليها كلام الأئمة المتقدمين، ونص عليها الشيخ مكي، وهكذا يكون قول أبي شامة صادرا مما قرره مكي، وينبغي علينا أن نُفسره في ضوئه، فيصبح قوله كقول الشيخ، والجديد الذي عنده أنّه جعل الكلام الذي قرّره مكي هو كلام الأئمة المتقدمين رحمهم الله تعالى، وهو الذي سنراه بحول الله تعالى عند الطبري في الدراسة، وبهذا يظهر أن الموقف النحوي من القراءات شيء كان الأئمة عليه، ولم يسترب منه المسلمون إلا في عصور متأخرة، ولعل الله تعالى يُيسر لي أن أكشف عن هذا التحول في بحث آخر.

والذي أحبّ أن أشير إليه، قبل أن أنتقل إلى حديث ابن الجزري، أن هذين المصطلحين الواردين في كلام الشيخين مكي وأبي شامة، وأقصد: الشيوع، والفصاحة، هما من المصطلحات النحوية التي يُرجع فيها إلى النحويين أنفسهم، وهم الذين يملكون قبل غيرهم حق البتّ فيها، وما دام القراء، ومنهم هذان الشيخان، قد أرجعا الأمر إليهم فالشائع ما قضوا بشيوعه، والفصيح ما قضوا بفصاحته، وليس لأحد أن يتهمهم في عملهم، ويطعن فيهم بسببه.

ابن الجزري يُضيف معنى جديدا

من المهم في الدراسات الالتفات إلى التغيير في عبارة العلماء عن القضايا المدروسة، والنظر إليها حين البحث، فهي كاشفة عمّا جرى للأفكار من تغير، ومن الصعب أن يدرك البحث أبعاد قضية ما دون الرجوع إلى عبارات أهلها في الحقب المختلفة، وشاهد هذا ما البحث في صدد الحديث عنه، وهو شروط القراء في صحة القراءة، إذ تغيّرت العبارة كثيرا عند ابن الجزري، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، في قوله:" كل قراءة وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالا، وصح سندها؛ فهي القراءة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها"(١).

ترك الشيخ ابن الجزري ما ورد في كلام الشيخين مكي وأبي شامة، وهو حديثهما عن شيوع الوجه اللغوي وفصاحته، واكتفى بقوله:" وافقت العربية، ولو بوجه"، وهذا عندي تنازل في شرط العربية الذي أشار إليه مكي وأبوشامة، وتخفف منه؛ لكنه عاد فقال في توضيح مراده:" نريد به وجها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ٩

المحققين في ركن موافقة العربية؛ فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أوكثير منهم ولم يُعتبر إنكارهم"[1].

ابن الجزري غلّب شرط السند، وأوهى شرط العربية، ولهذا لم يعبأ بإنكار كثير من أهل النحو، وجعل الشرط لا قيمة له، إذْ ما دام كثير من النحويين لن يُحكّموا في القراءة التي صحّ إسنادها فلا معنى لاشتراط العربية أصلا؛ لأنهم هم المسؤولون عنها، والعارفون بها.

وقوله يُظهر التغير الذي جرى في هذه المسألة، ويكشف لنا المصير الذي آل إليه الاختلاف بين القراء والنحويين، وأن القراء الذين قرّروا دور النحويين، كمكي وأبي شامة وغيرهما، قد ضعف أثرهم وكاد أن يزول رأيهم، وبقي للبحث أن ينظر في علماء السلف الذين تقدموا، وهم من أهل القراءة والعارفين بها، وما عملوها تجاه القراءات التي صح سندها، وخالفت قواعد العربية عندهم؛ ليُرى هل كان ما قرّره ابن الجزري سالما من الاعتراض وخاليا من الخلل؟

ما قدّمه ابن الجزري يقف أمامه ما تقدّم تقريره في هذا التمهيد عن السلف وأهل القراءة، وبقي وجه آخر من النظر إلى قوله، وهو الحكم عليه من خلال عمل أئمة القراءة المتقدمين الذين عرفوا صحة السند، وأدركوا قبل ابن الجزري ذلك، ووجهوا النقد للقراءات ولم يمنعهم من ذلك صحة السند وشهرة القراءة، وقد اخترت منهم: ابن مجاهد، والطَّبَري، ومَكّيًا، وسأجعل،

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ١٠

بحول الله تعالى، لكل واحد من هؤلاء الأئمة مبحثا، أُقدّم فيه موقفه من القراءات القرآنية؛ لنخرج معا، أنا ومن يقرأ البحث، إلى رأي في تقرير ابن الجزري رحمه الله في هذه القضية، وقبل أن أبدأ بهذه المباحث أرى أن أسوق هذه الثمرة التي خرجت بها بعد أن قرأت كلام المؤلفين المحدثين حول هذه المسألة.

***

تمام حسان والسيد رزق الطويل

هذان المؤلفان نموذجان، يُمثلان الصورة التي عليها كثير من المحدثين في نقاش قضية القراءات القرآنية والنحويين، ويُقدّمان لنا الموقف الذي عليه أكثر المعاصرين فيها، وهو موقف له وجهان؛ الأول: يدور حول تقديم موقف القراء والنحويين من القراءات، وهو الذي ذهب إليه تمام حسان[١]، والثاني: يدور حول النحويين أنفسهم وما قالوه فيها، وهو الذي اختاره السيد رزق الطويل[٢].

نحا تمام حسان إلى التفريق بين القراء والنحويين في موقفهم من القراءات، فقال عن القراء:" صرفوا كل انتباههم عند قبول القراءة إلى صحة النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم" وقال عن النحويين:" النحاة صرفوا انتباههم إلى الشرط الثاني، وهو مواقفة العربية ولو بوجه"[٣].

والذي أحب أن أعقب به على كلام الأستاذ، وهو من هو في علمه ودرايته، أن الصواب لم يُحالفه من وجهين؛ الأول: أنه جعل القراء يُؤثرون شرط صحة النسبة على شرط موافقة العربية، وهذا خلاف ما تقرر في التمهيد المتقدم؛ إذ كشفتُ فيه أن القراء أولا هم الذين وضعوا هذه الشروط، وهم الذين طبقوا هذا الشرط، ونظروا من خلاله إلى القراءات، وسيظهر هذا

---

(١) الأصول، (المغرب، دار الثقافة، ١٤١١هـ) ١٠٤. ١٠٥

(٢) الخلاف بين النحويين، ط ١، (مكة المكرمة، الفيصلية، ١٤٠٥هـ) ١٦٧

(٣) الأصول ١٠٤

أكثر إن شاء الله في مباحث الدراسة، ولعل السبب الذي دعاه إلى ذلك هو اعتماده في معرفة موقف القراء على المتأخرين كابن الجزري، أقول: لعله كان ذلك منه.

والثاني: أنه عزا للنحويين اعتدادهم بشرط اللغة، وتغليبهم له على غيره، وذهابهم به إلى عيب بعض القراءات وتشذيذها، فكأنهم كانوا وحدهم في هذا الاتجاه، وقد تقدّم أن نقد القراءات وردها شارك فيه طائفة من القراء أيضا، ولم يمنعهم تغليبهم شرط صحة النسبة من ذلك، وهو أمر ستعود الدراسة إن شاء الله إلى تأكيده في مباحثها القادمة.

إذا كان تمام حسان قدّم صورة للتراث القرائي والنحوي من القراءات، ولم يُفرق بين النحويين في موقفهم منها؛ فإن السيد الطويل آثر وجهة أخرى، وهو رأي سبقه إليه غيره، هدفه الفحص في التراث النحوي، وإثبات مَنْ بدأ أولا بنقد القراءات، ومَنْ كان أكثر في نقدها من غيره، وهو قول يقوم على نكارة موقف النحويين، ومخالفته للمنتظر منهم، ومجافاته لموقف غيرهم من السلف، ويعد موقفهم عيبا من عيوبهم، وفي هذا يقول:" اهتمام البصريين بالقياس، واعتدادهم بما وضعوه من القواعد؛ لم يقف بهم عند حد تخطئة العرب الجاهليين أنفسهم؛ بل إنهم سمحوا لأنفسهم أن يردوا بعض القراءات القرآنية التي تخالف قواعدهم أوأن يتأولوها"(١).

(١) الخلاف بين النحويين ١٥٧

الوجهة التي اختارها السيد الطويل، وهي في الغالب الرأي الذائع في بيئته العلمية، تدعوه أولا إلى إقرار مسألة نقد القراءات، وعدّها بدعة نحوية، وتأخذ به ثانيا أن يُفرّق بين النحويين، ويجعلهم في الموقف من القراءات طائفتين؛ الأولى: البصرية التي عُنيت بالقياس، واهتمت به وغلّبته ودعاها ذلك إلى رد القراءات أوتأويلها، والثانية: الكوفية التي عُنيت، كما يقال، بالسماع، وصرفت عنايتها إليه، ووضعت من قيمة القياس، وساقها ذلك إلى احترام كل مسموع.

والذي يجدر بي التعليق عليه في قول السيد الطويل، والحديث عنه فيه؛ هو أن تمهيد البحث الذي تقدم يرد عليه، يرد عليه أولا من حيث ظنه أن نقد القراءات كان بدعة نحوية، وبدعة بصرية على الخصوص، فقد أثبت التمهيد، وستُثبت بعون الله الدراسة، أن نقد القراءات القرآنية كان ظاهرة تراثية عامة.

ويرد عليه التمهيد ثانيا من حيث غفلته عن أن القراء أنفسهم هم الذين وضعوا شرط العربية، فهم الذين حوّلوا نقد النحويين المتقدمين من كونه نقدا عارضا إلى كونه نقدا مؤسسا على أرض بناها المختصون بالقراءة والعاملون في حقلها؛ هذا على كل حال إذا افترضنا أنّ المتقدمين حين انتقدوا القراءات انتقدوها دون تأصيل من العربية واضح، وهو خلاف المظنون بهم، والمتوقع منهم.

الفرق بين الرجلين، وأقصد تماما والسيد الطويل، في ظني مرجعه أنّهما يمثلان فصيلين مختلفين؛ الأول، وهو تمام حسان، يمثل جماعة همها دراسة

التراث في عمومه، وليس لها ميل لمذهب أوجماعة، والعلة في رأيي هو أنه دارس لغوي حديث، لم يخض في التراث، ويعش صراعات أهله، ولو قُدّر له ذلك؛ لربما كانت وجهته مثل وجهة الطويل أوقريبا منها، وفي هذا المعنى يحضرني قول أحمد أمين:" ولو ورث إنسان ما ورثت، وعاش في بيئة كالتي عشتُ؛ لكان إياي أوما يقرب مني جدا"(١).

والثاني، وهو السيد الطويل، يُمثل جماعة شغلها الخلاف النحوي، وقد ألّف كتابا كبيرا فيه نقلت منه آنفا، واندفع بفعل هذا الانشغال إلى أن ينظر في أسئلة على شاكلة: مَنْ بدأ نقد القراءات؟ ومن أكثر من ذلك؟ ولماذا كان هذا النحوي أو تلك الجماعة النحوية ذاهبين هذا المذهب مع القراءات؟

وبعد تمام التمهيد والخلوص إلى هذه الثمرة؛ يأتي دور دراسة مواقف القراء الثلاثة التي وعدت بدراستهم، وهم ابن مجاهد والطبري ومكي، وسيُظهر البحث ما كان لهم من نقد للقراءات، وتعقب للقراء، وهو الفرض الذي اختار الباحث أن يكون فرضه في الدراسة، وابتدأ ببيان سلامته في التمهيد، وها هو يصل إلى الدراسة، فهل تُسعفه الوقائع عند هؤلاء العلماء، وتقف في صف فرضه، أو تُفشل فرضه، وترده عليه؟

وإذا سأل سائل: لماذا وضع الباحث هذا الفرض، وبنى عليه بحثه؟ فالجواب أن البحوث العلمية تُبنى على الفروض، ولا يعيب البحث أن يضع

(١) حياتي، ط الثالثة، (القاهرة، دار العالم العربي، ١٤٣٨هـ) ١٢

فرضا، قامت القرائن على احتمال وجوده، ويسعى إلى قراءة الوقائع من خلاله، ويكشف بعد ذلك عن سلامة الفرض أوخطئه.

وهو فرض دفع إليه حال النحويين مع القراءات القرآنية والقراء، وما دامت فكرة نقد النحويين للقراءات مشهورة معروفة، لا يخلو كتاب في تأريخ النحو والمدارس إلا تعرّض لها، وخاض فيها؛ فلم يبق إلا أن نقف مع هذا الفريق من الباحثين، ونعدّ ما نُقل عن النحويين تجاوزا ومخاطرة، ونذهب إلى أنه كان عملا خارجا عن الحياة العلمية في تأريخ المسلمين، أونتخذ طريقا آخر، وهو وضع فرض علمي، يقوم على أن النحويين ما كانوا في نقدهم للقراءات إلا وجها من وجوه الثقافة الإسلامية في تلك الحقبة، وأنهم ما كانوا في وجهتهم تلك إلا جزءا من المحيط بهم، ونموذجا معبرا عنه، وهذا عند الباحث أليق بالنحويين، وأليق به حين النظر إليهم؛ إذ الغريب المستبعد أن يُغرّد النحويون بجملتهم تقريبا خارج سرب عصرهم الذي كانوا فيه في موضوع القراءات والقراء، ولعلي بهذا وضعت بين أيدي الباحثين السبب العلمي الذي كان يقف وراء فرضي حين اخترته وملت إليه.

والآن أتركم مع مباحث الدراسة الثلاثة، راجيا أن يكون ما تخرج به أقرب لواقع المسلمين في هذه القضية.

***

المبحث الأول: ابن مجاهد والقراءات

حين يُعاب على النحويين نقد القراء والقراءات، ويُعدّ ذلك منهم خللا لا يُقبل، وعملا لا يُحمد؛ فهذا بلا ريب يقودنا إلى استنتاج أن النحويين كانوا أصحاب السبق في هذا الميدان، وأنهم ابتدعوا شيئا لم يكن للمسلمين به عهد؛ إذ لا معنى للنقد الموجه للنحويين في قضية القراءات إلا إذا كان مقصده الأخير إدانة النحويين أولا، وإظهارهم بمظهر مَنْ خالف الإجماع، وازورّ عن الاتفاق.

وأنا حين نظرت إلى القضية من هذه الناحية؛ اختلف الأمر عندي، وبدا لي أنّ ما تدفع إليه فكرة الإدانة، وتقودني إليه، أمرٌ لا أقبله لنفسي، ولا أقبله للنحويين، مع أنني كنتُ في بداية أمري متحمسا لهذا النقد، ومائلا إلى رأي القائلين به[1] ومستغربا من أن يُقدم النحويون كثير منهم على نقد القراءات والقراء، لكن غيّرني ما قدّمته، وبدّل من حالي؛ فقد كان صعبا عليّ أن أقبل بمخالفة النحويين النقدة للقراءات لروح الثقافة الإسلامية في تلك الحقبة؛ لأن مخالفتهم أهلَ زمانهم خلاف المتوقع منهم أولا، ولأن هذه المخالفة في أمر جلل، حسب رأي معارضيهم، فكان من المنتظر أن يقف أهل ذلك الزمان من علماء الإسلام في وجه هذا النقد ثانيا، فلمّا لم أجد دليلا ماديا يدل على مخالفتهم أهل زمانهم في أمر القراءات، ولم أعثر في

(١) من الباحثين الذين شهروا بهذا الأمر، وهم كثير، أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، ط الأولى، (دون بلد، مطابع أبو الفتوح، ١٤٠٥هـ).

قراءتي للتراث القديم على من ردّ عليهم، ورفض ما أتوا به؛ دفعني ذلك إلى النظر في تراث القراء أنفسهم؛ فلعلي أجد ما يُؤيد هذه النظرة، ويُقوّي عندي أنّ ما كان النحويون فعلوه كان موقفا لغيرهم من أهل الإسلام، وحينها أستطيع أن أرفض ما يسعى كثير من الباحثين إلى إلصاقه بالنحويين، وأستطيع أن أذهب إلى أن النحويين ما كانوا على خلاف مع أهل عصرهم، وأنّهم فيما رُموا به كانوا كغيرهم، وهي غاية، لا أخفيكم سرا، أسعى إليها، وأحب أن ينتهي البحث بها، وقد آن الأوان الآن للنظر في بعض أعلام القراءات وما تركوه لنا في هذه القضية التي أصبح محل نظر البحث وتفتشيه، وأول أولئك الأعلام هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ القراء وأول من سبّع السبعة[1].

هل كان ابن مجاهد رحمه الله، وهو القارئ المشهور، والإمام المقتدى به، أحد الذين وقعوا في نقد القراء وقراءاتهم؟ وهل شارك النحويين فيما رُموا به، وشانهم بعض المتأخرين باقترافه؟

(١) ولد سنة خمس وأربعين ومائتين ببغداد، وتوفي بها سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط الأولى ١٤٢٦هـ، دار الكتب العلمية لبنان، ٨/ ٦٤ وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ط الثانية، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ) ١٣٩ و١٤٢.

حين عدت لكتابه "السبعة في القراءات" عجبتُ مما فيه، ولم أُصدّق ما رأيته، وصرتُ بين أمرين صعبين؛ أولهما: أن أدّعي لنفسي الكشف عن شيء لم يظهر لأولئك النقدة، وثانيهما: أن أترك حجة ظاهرة قوية في الدفاع عن النحويين، وأنهم لم يكونوا على طريقة تختلف عن غيرهم من أهل الإسلام في القرون الأولى، وبينما كنتُ أُقلّب هذين الأمرين، وجدتُ الرياح تدفع بقاربي إلى الثاني، وتحثني على أن أتحمّل ما يجره عليّ، وخيرٌ لي أن أقف في صف متقدمي النحويين من أن أكون مع المتأخرين منهم والمحدثين، وكيف لا أصير إلى هذه الوجهة وقد بان لي أنّ ما كان عليه الطَّعَنة في النحويين رأي لا يسنده الماضي وأهله، وإنْ سندته العاطفة، وأعانته الحماسة الدينية التي ما كان لها أن تقوم في نفوس هؤلاء لو نظروا في حال الأئمة الأولين وعُنوا بصورة القضية في عصورهم، ومن أولئك الأئمة ابن مجاهد الذي حان عرض ما عنده في هذه القضية الشائكة عند بعض المتأخرين والمحدثين.

تغليط القُرّاء

حين قرأت ما قاله المحدثون في حملتهم ضد النحويين، ورأيتُ كثرة الذين يقولون بهذا القول، ويذهبون إليه؛ لم يكن لدي شك أن الدفاع عن النحويين سيكون من أصعب الأمور وأبعدها عن القبول؛ فهذه الحملة الحديثة، مع ما تقدمها من بعض المتأخرين، غرّتني وجعلتني أستبعد، إن لم أره محالا، أن يكون النحويون على غير هذه الصورة التي نسجها هؤلاء، وهكذا هو شأن الحملات إذا كثر أصحابها، وكانوا مُغرمين بها، ولم ير المرء مَنْ يتعقّبهم فيها،

ويقف في سبيل انتشارها، وليس يبعد عندي أن هذا تفسير لكل حق طُمر وباطل شُهِر!

ما كنتُ أقرؤه وأستمع إليه يدفع بي إلى ترك البحث في هذه القضية، ويسوقني سوقا إلى أن أقول فيها: إن هؤلاء الباحثين الذين اتهموا النحويين، وأظهروهم على خلاف ما كان عليه سلف الأمة، كانوا قد حسموا الأمر، وقالوا فيه الكلمة الأخيرة، ولم يدعوا لباحث مثلي فيه مجالا.

وما كان لمثلي معهم أن يُفكر في القضية من جديد، وتُسوّل له نفسه، مع حميتهم لها وشدتهم فيها، أن يُراجع أقوالهم، ويفحص بالتراث اتجاههم؛ لولا أنّ الله تعالى أراد له ذلك، وكتب عليه القيام به، وساقه إلى حيثُ ما لم يكن في حسبانه أن يذهب إليه؛ هذه هي قصتي مع هذه القضية، وهذا هو تفسيري لها، والله تعالى أعلم وأجل.

غلّط أبو بكر بن مجاهد من القراء أربعة، هم: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وحمزة، وسأعرضهم إن شاء الله تباعا.

تغليط نافع

قال عن نافع:" وروى خارجة عن نافع:{معائش} ممدودة مهموزة. قال أبو بكر: وهو غلط"(١).

في هذا الشاهد يظهر أمران؛ الأول: ما تقدّم الحديث عنه في التمهيد، وهو أن العربية وقواعدها شرط من شروط القراءة الصحيحة المقبولة، وحين

(١) يُنظر السبعة، ٢٧٨ والآية من سورة الأعراف: ١٠

قرأ نافع بهذه القراءة المخالفة للقواعد التي يعرفها علماء العربية، حكم عليه ابن مجاهد بالغلط، ولم يسع للدفاع عنه بأنه ناقل وراوٍ، ولم يُغلّب جانب الرواية ويذر شرط العربية جانبا، وهذا عينه هو ما فعله النحويون الذين انتقدوا القراءات والقراء، ولامهم عليه بعض المتقدمين والمتأخرين، ولو أنهم اطّلعوا على هذا وما يشبهه، أوفطنوا له لأن الظن بهم أنهم قد عرفوه ووقفوا عليه؛ لما هاجموا النحويين، خاصة البصريين، وجعلوهم غير واعين بما عند غيرهم من علماء الإسلام وخبرائه.

والثاني: أن ابن مجاهد لم يكن نحويا، وإنما كان أحد أئمة القراءة، وما قاله في نافع وقراءته يُرينا أنّ ما لِيم عليه النحويون، وعُدّ لهم سبّة، كان أمرا يفعله غيرهم، ويَنتقد القراء به، ويُراجع عليه القراءات، وهذا الشاهد يُظهر لنا أنّ شرط العربية كان معيارا في أيدي القراء، وأنّ القراءة تُردّ به وإن كانت صحيحة الإسناد، فلم يكن أوائل العلماء، وهذا ما سنلاحظه إن شاء الله تعالى حين الحديث عن ابن جرير الطبري، يعدّونه شرطا من الدرجة الثانية، وحسبي أن إمام القراءة ومسبع السبعة لم ير بأسا أن يُغلّط رواية خارجة عن الإمام نافع رحمهما الله جميعا.

رأي النحويين في القراءة

قال أبو علي الفارسي:" ومن أعلّ فهمز؛ فمجازه على وجه الغلط، وهو أنّ (معيشة) على وزن (سفينة)، فتوهمها (فعيلة)؛ فهمزها"[١]، ورأي الفارسي هذا في القراءة كرأي ابن مجاهد، وعمدتهما أن القاعدة الصرفية تقول: تُبدل الياء همزة باطّراد، إذا وقعت بعد ألف (مفاعل)، وكانت مدة زائدة في الواحد، نحو: عجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، وإن لم تكن الياء زائدة في المفرد، نحو: معيشة؛ فإبدالها همزة شاذ[٢].

تغليط ابن كثير

قال أبو بكر:" قرأ ابن كثير فيما قرأتُ على قُنبل: {أنْ رّأَهُ} بغير ألف بعد الهمزة، وزن (رَعَه)، وهو غلط؛ لأنّ (رءاهُ) مثل: رعاه"[٣].

الذي أميل إليه، وأجد نفسي تأنس به، هو أن النحويين المتأخرين الذين وجّهوا اللوم للنحويين، وأثاروا هذه القضية، وجعلوها عيبا من عيوبهم الكبيرة، لم يطرحوا على أنفسهم هذا السؤال: هل شارك غيرُ النحويين النحويين في ردّ القراءات وانتقاد القراء؟ لأنهم لو طرحوه، وسألوا أنفسهم عنهم؛ لما غاب

---

(١) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ط الأولى، ت: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، (دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤١١هـ) ٤/ ٨

(٢) يُنظر ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ت: د. فخر الدين قباوة، ط الأولى، (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م) ٢٢٧ وابن هشام، أوضح المسالك، إخراج: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط الخامسة، (بيروت، دار الجيل، ١٣٩٩هـ) ٤/ ٣٧٤.

(٣) السبعة في القراءات، ٦٩٢ والآية من سورة العلق: ٧

عنهم مثل هذا الذي بان وظهر، وما الفرق بيني وبينهم إلا في حضور هذا السؤال إليّ وغيابه عنهم، جاءني فبحثت عن إجابته، وقادتني الإجابة إلى القراءة في مواقف غير النحويين فكان ما كان، وغاب عنهم فمضوا على ما بدا وظهر.

ابن مجاهد، وهو إمام في القراءة، لم تثر حَمِيّته، كما فعل بعض المحدثين، للقارئ وقراءته، ولم ير بأسا بتغليطه، ولو كان ما ذهب إليه بعض المتأخرين صوابا؛ لكان ابن مجاهد، وأمثاله من أئمة القراءة، أولى به، وأجدر أن يكون لهم السبق في إبرازه ولفت الانتباه إليه.

رأي النحويين في القراءة

قال أبو علي الفارسي:" إن ذلك في القلة بحيث لا يسوغ القياس عليه"(١)، وهذا المعنى الذي قاله الفارسي هو نفسه ما ذكره إمام القراء ابن مجاهد قبله؛ فهل يُلام الفارسي أن قال ما قال، ويُغض الطرف عن ابن مجاهد وهو الخبير بالقراءة والقراء؟ ألم يكن ابن مجاهد، وهو المطلع على ميدان القراءات وما فيه، أولى باللوم وأجدر؟

لم يكن ابن مجاهدا ملوما في قوله، ولا كان بعيدا عمّا شاع في تخصصه، واللوم كله عندي موجه لأولئك النحويين الذين فرّقوا بين القراء والنحويين؛ فسكتوا عن الأولين وأطالوا القول في لوم الآخرين، وهم لو وحّدوا موقفهم، وعدلوا في قولهم؛ لما رأوا النحويين، وأخص الأولين منهم، مُفارقين لأهل

(١) الحجة للقراء السبعة، ٦/ ٤٢٤

عصورهم في الموقف من القراءات القرآنية والقراء، ولوجدوا أنّ الدافع لهاتين الطائفتين الكريمتين علينا، وهم القراء والنحويون، كان شيئا واحدا هو الحفاظ على كتاب الله تعالى وقراءاته.

تغليط ابن عامر

قال ابن مجاهد:" فقرأ ابن عامر وحده:{كن فيكونَ} بنصب النون. قال أبو بكر: وهو غلط"(١).

حين قرأت قول ابن مجاهد هذا، وقرأت غيره من نصوص العلماء الذين سيتناولهم البحث إن شاء الله تعالى؛ قلتُ: ما يصنع الأستاذ أحمد مكي الأنصاري حين يطالع مثل هذه الأقوال من أئمة القراءة نفسها وهو القائل:" من الغريب أن الطعن قد شمل جميع القراءات... فلم تسلم أية قراءة من القراءات السبعية أوغيرها من الطعن والتجريح"(٢)؟

أغلب الظن أنه سيُعيد قراءة حادثة نقد القراءات القرآنية من جديد، ويبدأ بالقراء أولا، ويسبر كتبهم أوبعضها، وسيخرج بأنّ النقد الذي كان وراء حملته على النحويين كان شيئا موجودا عند غيرهم، وأنهم ما كانوا ليخرجوا عمّا كان عليه أهل عصرهم من العلماء في أفانين العلم الأخرى؛ لأنّ خروجهم عن ذلك يستدعي أولا وجود مناوشات بينهم وبين أهل عصرهم

(١) السبعة في القراءات، ١٦٩ والآية من سورة البقرة: ١١٧

(٢) نظرية النحو القرآني، ٢٥

ممن كان مشغولا بغير ما شُغلوا به، وهذا خلاف المتوقع منهم والمظنون بأمثالهم، ولم تحكه الكتب المؤلفة في تلك الحقب عنهم.

وهو ثانيا يدعو إلى القول بأن النحويين كانوا خارج موقف عصرهم من القراءات القرآنية، وهو أمر يردّه حال العلماء في تلك الحقبة؛ إذ كانت المشاركة في العلوم سمة ظاهرة فيهم، تمنع أن يقع منهم مثل ذلك، وتجعل من حسن الظن بهم، وهذا أولى فروض البحث عند الباحث وأقربها إلى حالهم، أنهم حين اختاروا سبيل نقد القراءة لم يجروا فيه على سنة لم تكن معروفة عند غيرهم من أهل عصرهم.

رأي النحويين في القراءة

اكتفى الزجاج وأبو جعفر النحاس بذكر قراءة الرفع[1] ولم يُشيرا إلى جواز النصب ولا إلى منعه، وكان لأبي علي الفارسي حديث مفصل في قراءة النصب كان منه قوله:" وإذا لم يكن قوله:{كن} أمرا في المعنى، وإن كان على لفظه؛ لم يجز أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه"[2]، وزاد الأمر وضوحا حين قال بعد ذلك:" ومن ثمّ أجمع الناس على رفع (يكون)، ورفضوا

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ت. عبد الجليل عبده شلبي، ط الأولى، (مصر، دار الحديث، ١٤١٤هـ) ١/ ١٩٩ وأبوجعفر النحاس، إعراب القرآن، ت. زهير غازي زاهد، ط الثالثة، (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٩هـ) ١/ ٢٥٧

(٢) الحجة للقراء السبعة، ٢/ ٢٠٥.

النصب، إلا ما رُوي عن ابن عامر، وهو من الضعف بحيث رأيتَ، فالوجه في (يكون) الرفع"[١].

وأعاد ابن مجاهد القول في هذه القراءة مرة أخرى قائلا:" قرأ ابن عامر وحده:{كن فيكونَ} بالنصب. قال أبو بكر: وهو وهم. قال هشام بن عمار: كان أيوب بن تميم يقرأ:{فيكونَ} نصبا، ثم رجع فقرأ:{فيكونُ} رفعا"[٢].

مرة غلّط أبو بكر بن مجاهد ابن عامر، ومرة نسبه إلى الوهم، وهذا هو الموقف النحوي الذي عابه فريق من القراء والنحويين المتأخرين، ورأوا أن النحويين المنتقدين للقراء والقراءات قد خالفوا المعروف، وانتهكوا المحظور، وأتوا بما لم يكن معروفا في أسلافهم.

والذي يميل إليه الباحث أن الدافع لابن مجاهد في تغليط ابن عامر مرة وتوهيمه مرة أخرى هو نفسه الذي دعا النحويين الذين انتقدوا القراءات والقراء، وتلك مسألة اتفق فيها النحويون والقراء، وهي أن القارئ قد يغلط وقد يهم، فليس بمعصوم من الخطأ في قراءته، وتواتر القراءة عنه بعد ذلك، إذا أخذنا بقول الذاهبين إليه[٣]، لا يرفع وهمه ولا غلطه، وإلا لزمنا أن نجعله قبل

---

(١) الحجة للقراء السبعة، ٢/ ٢٠٦ وما بعدها.

(٢) السبعة في القراءات، ٢٠٦ وما بعدها.

(٣) الناس في تواتر القراءات القرآنية طائفتان: الأولى: تذهب إلى تواترها، ومنهم أبو حيان، ولقوله مواضع كثيرة في بحره، منها قوله في ٢/ ٥٢٤:" وما ذهب إليه أبو إسحاق من أنّ الإسكان غلط ليس بشيء؛ إذ هي قراءة في السبعة وهي متواترة"، ومنها قوله في ١/ ٥٣٦:" وحكى ابن

تواترها واهما وغالطا وبعده مصيبا سالما، وهذا لا يكون في رأيي؛ لأن التواتر لا علاقة له بالعربية وقوانينها، وإنما هو شيء يرجع إلى سند القراءة، وابن مجاهد وغيره ممن عاب القارئ لم يلتفت إلا إلى موافقة قراءته للعربية وقواعدها، تواترت قراءته عنده أم لم تتواتر.

ولعل مما طمأن ابن مجاهد إلى وهم ابن عامر رحمه الله وغلطه؛ أنه قرأ بهذا وحده، ولم يشركه فيه غيره، وهذا بيّن من قوله عنه:" فقرأ ابن عامر وحده".

ومما غلّط فيه ابن مجاهد ابن عامر رواية ابن ذكوان عنه التي قال عنها:" وقال ابن ذكوان: {أرْجئْهِ وأخاه} بكسر الهاء والهمزة. وقال في سورة

عطية عن أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر أنها لحن، وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة، فهي متواترة" وأحمد بن موسى هو شيخ القراء ومسبّع السبعة المشهور بابن مجاهد، وأبو حيان هنا يرد عليه، ومثل أبي حيان السيوطي في الاقتراح ٣٧ والفاسي في فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ١/ ٤٢٧ ومن المحدثين كثير منهم أحمد مكي الأنصاري في نظرية النحو القرآني ١٨ والخثران في مراحل تطور الدرس النحوي ١٨٥ وعفاف حسانين في أدلة النحو ٦٤ وما بعدها. والطائفة الثانية: منهم أبو شامة في المرشد الوجيز ١٧٦ وما بعدها، والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٧١ ومن أقواله في هذه القضية:" فكثير من القراءات تدّعون تواترها، وبالجهد أن تقدروا على غير الآحاد فيها، نحن نقول: نتلو بها، وإن كانت لا تعرف إلا عن واحد؛ لكونها تُلقيت بالقبول، فأفادت العلم، وهذا واقع في حروف كثيرة وقراءات عديدة، ومن ادّعى تواترها فقد كابر الحسّ".

الشعراء: {أرْجئهِ} بهمزتين، إحدى الهمزتين فيما بين الجيم والهاء، لم يذكر غير ذلك. قال أبو بكر: هذا غلط، لا يجوز كسر الهاء مع الهمز"[1].

ما الذي جعل ابن مجاهد يصف هذه الرواية عن ابن عامر بالوهم؟ ولماذا لم يصُن ابن مجاهد ابن عامر رحمه الله والراوي عنه من الوهم ويبحث لهما، كما صنع فريق من النحويين كابن جني مثلا، عن حجة لغوية، ترفع الوهم وتُزيله؟ ألم يكن ابن مجاهد، وهو من أهل الميدان، أحرى بالدفاع عن ابن عامر من غيره كابن جني؟ وأخيرا: ما الموقف من القراء وقراءاتهم في تلك الحقبة المتقدمة التي عاش فيها ابن مجاهد؟ لماذا يبدو لقارئ كتاب السبعة أنّ ما عليه المسلمون في تلك الفترة مختلف عمّا آلت إليه أمورهم بعد ذلك؟

تغليط حمزة

حمزة رحمه الله من القراء الذين نقدهم ابن مجاهد، ورأى في قراءاتهم شيئا غير جائز، وهو موقف مثير كالمواقف السابقة لابن مجاهد مع غيره؛ إذ مَنْ ينشأ على كتابات كثير من المحدثين، ويطّلع على حديثهم عن النحويين وموقفهم من القراءات[2]؛ لا يُصدّق أنه سيجد هذا الذي انْتُقِدَ على النحويين واردا في كتب القراء وأهل القراءة، وأنّهم شركوا النحويين فيه، واحتكموا في الموقف من القراءات إلى شرط العربية؛ كما صنع أولئك

(١) السبعة، ٢١٠

(٢) ينظر: نظرية النحو القرآني ١٨ ومراحل تطور النحو ١٨٥ وفي أدلة النحو ٦٤ وما بعدها ومناهج الصرفيين ومذاهبهم ٩٥ وما بعدها وأصول النحو العربي ٤٥.

النحويون، فما عِيب عليهم كان جاريا من غيرهم، وذاك كما تقدّم هو الفرض الأقرب إلى البحث العلمي؛ لأن النحويين يصعب عليهم، ويصعب علينا أيضا، أن نقبل أنهم كانوا يسيرون في درب لم يسلكه غيرهم، ولم يسبقهم إليه أحد؛ لأن البيئة الإسلامية كانت ثوابتها واحدة، ولم يكن من حسن الظن أن يُجعل النحويون خارجين على تلك الثوابت، ومخالفين لغيرهم من علماء المسلمين فيها.

يقول ابن مجاهد عن قراءة حمزة:" كلهم قرأ:{فما اسطَاعوا}[1] بتخفيف الطاء، غير حمزة فإنه قرأ:{فما اسْطّاعوا} مشددة الطاء، يريد: فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء. وهذا غير جائز؛ لأنه قد جمع بين السين، وهي ساكنة، والتاء المدغمة وهي ساكنة"[2].

رأي النحويين

يكشف هذا المثال لنا أن ابن مجاهد، وهو مسبع السبعة وإمام من أئمة القراءة، كان مشاركا للنحويين فيما لِيموا عليه، وسائرا في طريقهم الذين ساروا فيه، وأنه ما كان لأحد مثلا أن يلوم الزجاج على قوله في قراءة حمزة هذه، ويذر ابن مجاهد دون ملامة، ومَنْ يفعل ذلك فقد فرّق بين متماثلين؛ إذ توفي ابن مجاهد سنة ثلاثمائة وأربع وعشرين، وكانت وفاة الزجاج قبل وفاته بثلاث عشرة سنة، فهما ينتميان إلى عصر واحد، وما من العدل أن يتهجم الباحث على الزجاج، وينقص من توقيره للقراء والقراءات، ويترك ابن مجاهد رحمهما الله تعالى.

---

(١) سورة الكهف، ٩٧

(٢) السبعة في القراءات، ٤٠١

قال الزجاج:" فأما من قرأ {اسْطّاعوا} بإدغام السين في الطاء؛ فهو مخطئ، زعم ذلك النحويون الخليل ويونس وسيبويه وجميع من قال بقولهم، وحجتهم في ذلك أن السين ساكنة، فإذا أدغمت التاء صارت التاء ساكنة، ولا يُجمع بين ساكنين"(١).

ما قاله الزجاج، ونقله عن النحويين، هو عين ما تكلّم به ابن مجاهد، ووجّه به الغلط إلى حمزة، وخيرٌ للباحث مثلي أن يجعل علماء المسلمين يصدرون عن نهج واحد من أن يجعل لكل طائفة منهم طريقا ومسلكا، وهكذا ينتهي الحديث عن ابن مجاهد، وهو حديث خلصتُ فيه إلى أنّ ما كان يُعاب به النحويون، ويُعدّ منهم خروجا عن المألوف، لم يكن شيئا من سَمْتهم وحدهم، بل رافقهم فيه أهل القراءة الذين كانوا أحرى الناس بالدفاع عن القراء وقراءاتهم، ويبقى على البحث بعد ذلك أن يتناول ابن جرير الطبري ومكيّا، وينظر ما قاله الشيخان في القراءة والقراء، وقد جعلت لكل منهما مبحثا مستقلا؛ أعرض فيه ما كان منهما تجاه القراء والقراءات، وحان وقت الشروع في الحديث عن إمام من أئمة المفسرين والقراء هو ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٣١٢ والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٥/ ١٨١. ١٨٢ وسبق أن بيّن الفارسي قول النحويين في ٢/ ٣٩٦ حيث قال هناك:" لم يكن قوله مستقيما عند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين، الأول منهما ليس بحرف مد ولين".

المبحث الثاني: الطبري والقراءات.

من ابن جرير؟

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، المكنى بأبي جعفر، والملقب بالطبري، الإمام صاحب التصانيف، ومنها كتاب حسن، حسب عبارة الذهبي، في القراءات، أخذه عنه ابن مجاهد، وُلد سنة أربع وعشرين ومائتين، وتُوفي عشية الأحد ليومين بقيا من شوال سنة عشر وثلاثمائة(١).

هذا الشيخ، وليس بمحسوب على النحويين الذين طُعن فيهم وأُلبست التهمة لهم، أحد العلماء الذين نقدوا القراء وطعنوا في القراءات، ولم يروا في ذلك خروجا من الدين ولا ميلا عنه، ومَنْ يطّلع على تفسيره يجد ذلك، ويقف على شيء لا يمكن معه أن يجعل ظاهرة نقد القراء والقراءات مخترعا نحويا، لم يكن لهم فيه قدوة، ولا كان لهم فيه سلف، وسيدرك من كثرة نقده للقراءات، وتعقبه للقراء، وتنوع ذلك منه؛ أن هذا الشيخ لا يُمكن أن يكون وحده في هذا السبيل، وأن الأقرب أن يكون قد مضى على آثار من تقدمه من شيوخه وأساتذته، وكذا كان الشأن أيضا مع الشيخ ابن مجاهد الذي تقدم الحديث عنه وكانت البداية به.

ربما يسأل بعض القراء: لماذا قدّمت ابن مجاهد على شيخه ابن جرير؟

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: ٧/ ٦٤١ وما بعدها، وفي نهاية ترجمته:" دفن في داره برحبة يعقوب، ولم يُغيّر شيبه، وكان السواد في رأسه ولحيته كثيرا، وكان أسمر إلى الأدمة أعين نحيف الجسم مديد القامة فصيحا".

قدمت ابن مجاهد وبدأت به؛ لأنه شيخ القراء الشهير، ومسبع السبعة، وليس بين وفاته ووفاة شيخه إلا أربعة عشر عاما، وأهمّ من هذا أنّ الاحتجاج بابن مجاهد أوقع في النفس من الاحتجاج بالطبري؛ لأنّ الأول شُهر بالقراءة والثاني عُرف بغيرها وبها.

تغليط القُراء

هذا هو العالم الثاني، الذي تكشف قراءة تفسيره أنّ النحويين ما كانوا وحدهم في نقد القراء وردّ القراءات، وأنّ تلك كانت ظاهرة علمية، ارتبطت بالقراءات وأهلها، وصدرت من علماء الأمة في كل علم من علومها، وأنه ما كان عدلا أن تُربط بالنحويين وحدهم، وتُعزى إليهم دون غيرهم، وأنّ ما جرى من إدانة للنحويين في هذه القضية لم يكن عندي سوى غلط، جرّه افتراض بعيد فيهم، وهو أنهم كانوا وحدهم في مواجهة القراءات وأهلها، ولم يكن لهم نصير قبلهم ولا موافق في عصرهم.

وحسبي أن أُذكر بأمرين جرّهما هذا الرأي، الذي اختار من النحويين جماعة، جعلها في مرمى سهامه، وغاب عن أصحابه أن الظواهر العلمية في عصر ما يغلب على الظن أنها مشتركة بين أهله، وشائعة بينهم، وأنّ افتراض جماعة تُغرّد على غصن لم يغرد عليه غيرها خلاف المعهود والمظنون، أول هذين الأمرين: أنه غطّى فرضا علميا، كان من الواجب أن يُنظر فيه قبل أن يصدر الحكم على النحويين، وهذا الفرض تُمكن صياغته في هذا السؤال: هل كان لنقد القراءة وأهلها وجود في بيئة علمية غير بيئة النحويين؟

وثاني الأمرين: أنه غطّى فرضا علميا، كان من الحري بالباحثين أن يُعطوه حقه، وهذا الفرض يُمكن التعبير عنه بهذا السؤال: هل كان من حسن الظن بالنحويين أن يُوصفوا بأنهم يشقّون طريقا لم تُشق قبلهم، ويسيرون في سبيل لم تسر فيها الأقدام من غيرهم؟

والطبري له مواقف نقد كثيرة من القراءات وأهلها، وحسبي أن أُورد من الأمثلة ما يكشف عن الفرض الذي بنيت عليه بحثي هذا، وهو أنّ غير النحويين كانوا في نقد القراءة والقارئ كالنحويين، وكان من تلك المواقف أنه انتقد ابن كثير وعاصما ويعقوب والكسائي وحمزة وابن عامر، ولعل في إيراد بعض أمثلتهم ما يُغني عن إطالة الحديث وإسهابه.

تغليط ابن كثير

قال ابن جرير:" وقد قرأ بعضهم:{فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ}(١)، فجعل الكلمات هي المتلقية آدم، وذلك وإن كان من جهة العربية جائزا – إذ كان كل ما تلقاه الرجل فهو له متلقٍّ وما لقيه فقد لقيه فصار للمتكلم أن يوجه الفعل إلى أيهما شاء، ويخرج من الفعل أيهما أحب – فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع (آدم) على أنه المتلقي الكلمات لإجماع الحجة من القرأة وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي لآدم دون

(١) الآية: ٣٧ من سورة البقرة. هذه قراءة ابن كثير وحده كما في السبعة في القراءات: ١٥٤ والنشر: ٢/ ٢١١ حيث قال:" فقرأ ابن كثير بنصب (آدم) ورفع (كلمات)، وقرأ الباقون برفع (آدم) ونصب (كلمات) بكسر التاء".

الكلمات وغير جائز الاعتراض عليها فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ".

صحيح أنّ الطبري لم يُصرّح بابن كثير، ولم يعز القراءة إليه؛ لكنّ علمه بالقراءات عامة وخبرته الكبيرة فيها حجة لي أنّه كان عالما به وإن لم يذكره، وهذا يُزيل سؤالا قد يرد في ذهن قارئ من القُراء يقول: كيف تحتج بنقد الطبري للقراء والقراءات بنص يحتمل أن يكون أراد به قراءة شاذة وصاحبها؟

وصحيح أنّ الطبري في هذا الموضع لم يتكئ على قاعدة نحوية أوصرفية في رد القراءة، ولم يبنِ موقفه عليهما، غير أنه ردّ القراءة ولم يجعل روايتها عن القارئ حجة لها، وهو الخبير بالقراءة والمطلع عليها، وفي هذا يشارك الطبري النحويين الذين كانوا ينتقدون القراءات، وإن خالفهم في السبب الذي اقتضى نقده ودعاه إلى منع القراءة، وفي هذا تحقيق بعض الغرض الذي قام البحث عليه وسعى الباحث للكشف عنه.

والنكتة الكبرى هنا هي أنّ الطبري عاب على ابن كثير رحمه الله أمرا راجعا إلى الرواية نفسها، وهي محل اهتمام القارئ وعنايته، وأبعد الأشياء أن يقع فيه وهمه وخطؤه، وما دام الطبري لم ير بأسا أن يُوجّه إليه نقدا في محل اهتمامه وعنايته؛ فليس بمستغرب أن ينتقده بقواعد اللسان وقوانينه، التي يُظن أن عناية ابن كثير فيها ستكون أقل، وحسبي هنا الوقوف من نقد الطبري لابن كثير على قوله:" وغير جائز الاعتراض عليها فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ"، وإذا جاز على القارئ عند الطبري

السهو والخطأ في الرواية؛ فجوازه في غيرها أقرب، وهو مع هذا شيء قرّره ابن مجاهد في مقدمة كتابه "السبعة في القراءات"(١).

رأي النحويين

ولم يكن الزجاج بعيدا عن الطبري حين قال عن قراءة ابن كثير:" وقرأ ابن كثير {فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ}، والاختيار ما عليه الإجماع، وهو في العربية أقوى؛ لأن آدم تعلم هذه الكلمات، فقيل: تلقى هذه الكلمات، والعرب تقول: تلقيت هذا من فلان"(٢).

وإذا كان من شيء يسترعي الانتباه في هذين النصين؛ فهو أن الطبري والزجاج استعملا مصطلح (الإجماع) في القراءة التي عليها أغلب القراء، وجعلا ذلك حجة لهما في الموقف الذي ذكراه، واختلفا في عبارتهما عنه، من قراءة ابن كثير رحمه الله تعالى.

(فَعْليل) غير موجود في كلام العرب

وثمّ مثال آخر على رد الطبري قراءة ابن كثير، وذلك في قراءته لفظ (جبريل) حيث قال عنها:" وقد ذُكر عن الحسن البصري وعبد الله بن كثير أنهما كانا يقرآن (جبريل) بفتح الجيم وترك الهمزة. قال أبو جعفر:" وهي

(١) يُنظر: ٤٥ وما بعدها.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ١/ ١١٦ وللمزيد يُنظر الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٣.

قراءة غير جائزة؛ لأن (فَعلِيلا) في كلام العرب غير موجود. وقد أجاز ذلك بعضهم، وزعم أنه اسم أعجمي"[1].

منع الطبري هذه القراءة، واحتج بأن (فَعلِيلا) غير موجود في كلام العرب، وحجته راجعة كلها إلى قوانين العربية وقواعدها، فهو يرد القراءة بها، ويجعل ما عرفه من العربية دليلا له في رفضها، وهذا هو عينه ما صنعه النحويون قبله وبعده، وما دامت ظاهرة رد القراءة في أهل القراءة كابن مجاهد، وفي أهل التفسير والقراءة كالطبري، وما دام هؤلاء جميعا جعلوا القاعدة التي يعرفونها من اللغة حجتهم، فليس بغريب أن يصدر هذا من أهل اللغة والمقتصرين على معرفتها وعلومها، وما من العدل أن يلام به النحويون ويُترك أهل القراءة، الذين كانوا أولى الناس باحترامها وتقدير قارئيها، وليس هدفي أن يُلام أهل القراءة، ويُجعل ذلك عيبا فيهم، وإنّما غرضي أن تُدرس ظاهرة نقد القراءات في تراث المسلمين عامة، ويُنتبه إلى ما كان معهودا في البيئات العلمية كلها، فلا يُظن أن النحويين أتوا أمرا إدّا، واقتحموا بنقدها سورا محظورا.

---

(١) جامع البيان عن تأويل القرآن، ت د. عبد الله التركي، ط الأولى ١٤٢٢هـ مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بالقاهرة : ٢/ ٢٩٥ وقراءة ابن كثير في السبعة في القراءات بفتح الجيم وكسر الراء من غير همز: ١٦٦ وفي الرواية عن ابن كثير خلاف، ومن هذا أن ابن مجاهد قال في هذا السابق:" وحدثني حسين بن بشر الصوفي عن روح بن عبد المؤمن عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام وهو يقرأ:{وجبريل وميكائيل} بكسر الجيم والراء فلا أقرؤها أنا إلا هكذا".

ما صنعه الطبري مع هذه القراءة هو ما صنعه النحويون مع غيرها، وإذا كان حسن الظن بالطبري يدعونا إلى عدّ ما ذهب إليه شيئا لم يبتدع القول به؛ فكذلك هي حالنا المأمولة مع النحويين؛ لئلا نفرق بين المتشابهين، ونجعل لكل واحد منهم معيارا ننظر إليه من خلاله، فنترك هذا ونَدين أخاه[١]، وهما على ما ورثاه من غيرهما سائران، وبه آخذان.

رأي النحويين

من الغريب أن يكون الزجاج روى عن العرب ما منعه الطبري، وإن كان لم يذكر القراءة به، قائلا:" ويقال: جَبريل بفتح الجيم وكسرها"[٢]، ووجه غرابته أنه خلاف الصورة المتكونة عن النحويين، تلك التي جعلتهم يُقرنون بنقد القراءات وعيب القراء، فمثل هذا الموقف يمنحنا وجها مختلفا للنحويين، يجعلهم حُماة القراءات، والمدافعين عنها، أمام أهل القراءة، وهو الوجه الذي لو أبرزه المحدثون من النحويين خاصة لكانت صورة التراث أدقّ، والحديث عن فئات العلماء فيه أصوب.

ويزداد الدفاع عن قراءة ابن كثير رحمه الله وضوحا عند الفارسي، وتصبح القاعدة اللغوية في نصرة القراءة عنده بعد أن كانت في نقدها عند الطبري:"

(١) في القاموس المحيط، مادة: الدين، "دان يَدين: عز وذلّ وأطاع وعصى واعتاد خيرا أوشرا، وأصابه الداء، وفلانا: حمله على ما يكره، وأذلّه".

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٧٩.

وإذا فتحها فليس لهذا البناء مثل في كلام العرب، فيكون هذا من باب الآجُرّ والفِرِند... فكلا المذهبين حسن لاستعمال العرب لهما جميعا"[١].

تغليط ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو ونافع وعاصم والكسائي

هذه المرة ينتقد الطبري رحمه الله تعالى ستة من أئمة القراءة، ويعيب عليهم لفظا من ألفاظها، وحجته في ذلك ما يعلمه من قوانين العربية وقواعدها، يقول رحمه الله تعالى:" وأولى بالصواب قراءة من قرأ:{وإن يأتوكم أَسْرى}[٢] لأن (فُعالى) في جمع (فَعيل) غير مستفيض في كلام العرب، فإذا كان ذلك غير مستفيض في كلامهم، وكان مستفيضا فاشيا فيهم جمعُ ما كان من الصفات، التي بمعنى الآلام والزمانة، واحدُه على تقدير (فَعيل) على (فَعْلى) كالذي وصفنا قبل، وكان أحد ذلك الأسير؛ كان الواجب أن يُلحق بنظائره وأشكاله فيُجمع جمعها دون غيرها مما خالفها"[٣].

الغرابة في هذا المثال أشد، والعجب منه أكبر؛ لأن الطبري أوجب على ستة من القراء أن يتركوا قراءتهم، ويُغفلوا روايتها " كان الواجب أن يُلحق بنظائره وأشكاله فيُجمع جمعها دون غيرها مما خالفها"، وحجته في ذلك قواعد العربية وقوانينها، ولم تمنعه رواية ستة من القراء أن يجعل قراءة غيرهم

---

(١) الحجة للقراء السبعة: ٢/ ١٦٥.

(٢) الآية: ٨٥ البقرة. وهذه القراءة في السبعة ١٦٤ والنشر ٢/ ٢١٨ وفيه:" واختلفوا في (أسارى) فقرأ حمزة (أَسْرى) بفتح الهمزة وسكون السين من غير ألف، وقرأ الباقون بضم الهمزة وألف بعد السين".

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢/ ٢١٣. ٢١٤.

أولى بالصواب وأجدر به، وهذا يُظهر لنا صلابة شرط العربية عنده، وقوته في نظره، ويُوقفنا على نموذج لا أستبعد أن يكون أغرب من نماذج نقد النحويين وعيبهم للقراءات والقراء، وأحسب كثيرا من الباحثين المحدثين، المعنين بالقراءات والموقف منها، لم يُكتب لهم أن يطّلعوا عليه ويروا ما فيه، ولو كُتب لهم ذلك لما كان عمل النحويين عندهم بغريب؛ لأننا ربّما لا نجد نحويا متقدما عاب قراءة ستة من القراء، وطالبهم أن يتركوا ما صحّ بالرواية عندهم، ويأخذوا بقياس العربية؛ كما صنع الشيخ الطبري رحمه الله.

رأي النحويين

هذه القراءة التي رأى فيها الطبري ما رأى، وذهب فيها إلى تغليب شرط العربية على شرط الرواية؛ دافع عنها النحويون بشرط العربية، وجعلوها من كلام العرب ولغتهم، فقال سيبويه في كتابه:" وقالوا: أُسارى شبهوه بقولهم: كُسالى وكَسالى، وقالوا: كَسْلى فشبهوه بـ:أسرى"(١)، وبنى الفارسي في الحجة على قول سيبويه هذا قائلا:" فالأقيس: الأَسْرى، وهو أقيس من (أُسارى)... ووجه قول من قال: أُسارى، أنّه شبهه بـ:كُسالى"(٢).

ومع أن سيبويه لم يُشر إلى القراءة في كتابه إلا أنه ذكر حجتها وأبان عن دليلها، وذلكم هو الشيء الذي لم يفطن له نقدة النحويين من المحدثين، ولو أنهم عرفوا به لكانوا قدّموا النحويين على صورتهم التي يشهد به تراثهم وتعضده صورة تراث الأمة في زمنهم.

---

(١) الكتاب: ٣/ ٦٥٠.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٢/ ١٤٣.

تغليط أبي عمرو وابن كثير

مرة أخرى يتخذ الطبري القاعدة في تضعيف قراءة مروية، وهي القاعدة كما عرفها على كل حال، ويجعلها أقوى من الرواية نفسها، وهو الأمر الذي كان كثير من المحدثين نسبه إلى النحويين، وعدّه من عيوبهم، والشيء في رأيي لا يُعدّ عيبا إلا حينما يكون خارج ثقافة العصر، ويكون آتيه مخالفا أهل زمانه والمنتمين لحقبته.

وفي ذا يقول الشيخ:" وقرأ ذلك جماعة آخرون{فرُهُن مقبوضة}[1] على معنى جمع (رهان) و(رُهُن) جمع الجمع. وقد وجهه بعضهم إلى أنها جمع (رَهْن) كما تجمع: سَقْف وسُقُف... والذي هو أولى بالصواب في ذلك قراءة من قرأه: {فرهان مقبوضة} لأن ذلك هو الجمع المعروف لما كان من اسم على (فَعْل) كما يقال: حبل وحبال، وكعب وكعاب، ونحو ذلك من الأسماء. فأما جمع الفَعْل على الفُعُل أوالفَعْل فشاذ قليل؛ إنما جاء في أحرف يسيرة".

لم أكتب البحث حتى أنتقد الشيخ الطبري، وقبله ابن مجاهد وبعده مكي، وإنما غرضي الذي سعيت إليه هو أنْ أُثبت أن نقد القراءات والقراء بقواعد العربية؛ لم يكن مسألة نحوية قط، فقد شارك فيه العلماء، فاتّخذوا من

(١) الآية: ٢٨٣ البقرة. وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو في السبعة: ١٩٤ ومما يُذكر هنا قول الشيخ:" واختُلف عنهما" بين (رُهُن) و(رُهْن) والنشر: ٢/ ٢٣٧ وفيه:" فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (فرُهُن) بضم الراء والهاء من غير ألف وقرأ الباقون بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها".

العربية سببا إلى النقد والرد، وهذا يجعلنا أقرب إلى فهم التراث وإدراك أسراره إن شاء الله تعالى.

رأي النحويين

والغريب أن تكون هذه القراءة التي انتقدها الطبري بالقاعدة هي ما يُعجِب الزجاج ويميل إليه، وهما ابنا عصر واحد كانت وفاة الطبري (٣١٠هـ) ووفاة الزجاج (٣١١هـ) وفي هذا يقول:" والقراءة على (رُهُن) أعجب إليّ؛ لأنها موافقة للمصحف، وما وافق المصحف وصحّ معناه، وقرأت به القراء فهو المختار، و(رهان) جيد بالغ"[١].

تغليط حمزة

من القراءات المشهورة التي عابها النحويون قراءة حمزة في (والأرحام)، كانت عمدتهم في ذلك القاعدة النحوية، وهي الحجة التي استند إليها الطبري في نقدها هذه القراءة حين قال في تفسيره: " (والأرحامِ) بالخفض... فعطف بظاهر على مكني مخفوض، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب؛ لأنها لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض إلا في ضرورة شعر، وذلك لضيق الشعر. وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٦٧ وقريب منه قول الفارسي في الحجة ٢/ ٤٤٧:" فـ(رهن) جُمع على بناءين من أبنية الجموع، وهو فُعُل وفِعال، وكلاهما من أبنية الكثرة".

من المنطق والرديء في الإعراب منه... والقراءة التي لا أستجيز لقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك النصب"(١).

لا تنسق العرب اسما ظاهرا على ضمير مجرور دون إعادة الجار إلا في ضرورة شعر، بهذه القاعدة النحوية ذهب الطبري إلى عدم جواز قراءة حمزة رحمه الله، وكان ذلك منه تغليبا لشرط العربية على شرط الرواية، وهي القضية التي انتقد بها كثير من المحدثين النحويين، وهم لو كتب الله تعالى لهم أن يطّلعوا على مثل هذه المواقف من الطبري وغيره؛ لما شغلوا أنفسهم بإثبات تهمة النحويين والحرص عليها، ولكان لهم قول آخر أقرب إلى الإنصاف وألصق به.

رأي النحويين

في قراءة حمزة قولان للنحويين: الأول: ذهب إليه الزجاج، وهو قريب من قول الشيخ، أصبحت فيه القراءة غير جائزة إلا في ضرورة شعر، وعنه قال:" فأما الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم"(٢).

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٦/ ٣٤٦ و ٣٥٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦ وقريب منه قول الفارسي في الحجة ٢/ ٤٤٧:" فـ(رهن) جُمع على بناءين من أبنية الجموع، وهو فُعُل وفِعال، وكلاهما من أبنية الكثرة".

والثاني: ذهب إليه الفارسي، وهو أخف نبرة من الأول، أضحى ما في القراءة ضعيفا في القياس قليلا في الاستعمال[1].

وللنحويين حديث طويل حول هذه القراءة، وليس من غرضي إثبات خلافهم فيها وحديثهم عنها، ولو فعلتُ لطال الكلام، وإنما كان غرضي أن أعرض بإيجاز قول النحويين مع غيرهم حتى يظهر أحد أمرين: أولهما: أن النحويين لم يكونوا وحدهم في عيب القراءات، وثانيهما: أنهم قد ينصرون قراءات قرآنية عابها غيرهم، وكلا الأمرين يُثبت أنّ شهرة النحويين برد القراءات لم تكن من القول صوابا ولا من الرأي سدادا.

تغليط ابن عامر

هذه المرة اتّخذ الطبري طريقين في تضعيف القراءة وتغليط القارئ بها، أولهما: يرجع إلى شرط العربية، الذي لِيم النحويون عليه، وعُدّ من غريب مذاهبهم، وثانيهما: يعود إلى إجماع رواة القراءة، والذي يهدف البحث إلى العناية به هو الأول؛ لأنّ المحدثين عجبوا أنْ يتخذ النحويون شرط العربية حجة في إضعاف القراءة وردها.

وفي هذا يقول الطبري:" وقرأ ذلك بعض قَرَأَة أهل الشام {وكذلك زين} بضم الزاي {لكثير من المشركين قتلُ} بالرفع {أولادهم} بالنصب {شركائهم} بالخفض... ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح، ...، والقراءة التي لا أستجيز

(١) الحجة للقراء السبعة: ١٢١/٣.

غيرها بفتح الزاي من (زين) ونصب القتل بوقوع (زين) عليه، وخفض (أولادهم) بإضافة القتل إليهم... وإنما قلت: لا أستجيز القراءة بغيرها لإجماع الحجة من القرأة عليه، وأنّ تأويل أهل التأويل بذلك ورد، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة[١]".

حسْبُ البحث من هذا المثال أن الطبري لم يتخذ القراءة وروايتها حجة على جواز الوجه النحوي، وحكم على رواية ابن عامر بالقبح وعدم الفصاحة، ومع تحرجي الشديد من عبارته إلا أنّ هذا مقام بحث ونظر، وهدفي منه تبيان الصورة العامة لنقد القراءات عند المتقدمين حتى يتضح أن النحويين لم يكونوا وحدهم، وأنّ محاولة إظهارهم بهذا المظهر لم تكن مصيبة، والذي في ذهني الآن هو: هل درس أهل القراءات القرآنية مثل هذه النقدات؟ وما قولهم في تفسيرها؟

رأي النحويين

لم يبلغ قول الفارسي في قراءة ابن عامر ما بلغه قول الشيخ الطبري، وهذا يُظهر لنا أنّ النحوي قد يكون أخفّ حدة من غيره في النظر إلى القراءات القرآنية وروايتها، وعلى كل حال فالفارق بينهما يسير حين التدقيق،

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٩/ ٥٧٦ و٥٧٧ والقراءة في السبعة للقراءات: ٢٧٠ والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٦٣

يقول الفارسي:" وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عُدل عنها إلى غيرها كان أولى"(١).

وبهذا المثال أختم مبحث الطبري، وأرجو أن يكون ما فيه دليلا على ما قام البحث لدرسه والنظر فيه، وأرجو أن أكون وُفّقت في إيضاح ما أردت إيضاحه فيه، وحسبي من كل ذلك أن يظهر النحويون بمظهر غيرهم من أئمة سلفنا وعلماء أمتنا، وهذا هو الهدف الذي أردت إيضاحه، والغاية التي قصدت إليها، وما أطلتُ الحديث فيها إلا حين رأيت مؤلفات المحدثين مملوءة بما يُخالف ذلك ويُضادّه.

***

(١) الحجة للقراء السبعة: ٣/ ٤١١.

المبحث الثالث: مكي بن أبي طالب والقراءات.

من مكي؟

هو مكي بن أبي طالب حَمُّوش بن محمد، الإمام أبو محمد القيسي القيرواني، كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، مُجوّدا للقراءات السبع عالما بمعانيها، مشهورا بالصلاح وإجابة الدعوة، وكانت وفاته في محرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة(١).

هذا هو العلم الإسلامي الثالث الذي وقع عليه الاختيار حتى يُنظر من خلال تراثه في سؤال البحث الرئيس: هل كان نقد القراءات القرآنية بدعة نحوية؟ وهل كان النحويون في نقدها ونقد قرائها مُخالفين لعلماء الإسلام في البيئات العلمية الأخرى حتى يُشرع بعض الباحثين سهامهم ويرموا بها النحويين أوبعضهم؟

الذي أحسبه أنّ حديث الشيخين ابن مجاهد والطبري قد بيّن لنا ما قصد البحث إلى الكشف عنه والتجلية له، وما الحديث عن الشيخ الثالث إلا تأكيد للفكرة وتقوية لها، وإيضاح أنها لم تكن مقصورة على أهل المشرق

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام، ٩/ ٦٣٢ والزركلي، الأعلام، ٧/ ٢٨٦ ومن لطيف أخباره في إجابة دعوته عند الذهبي ما حكاه الراوي قائلا:" كان عندنا رجل فيه حدّة، وكان له على الشيخ أبي محمد مكي تسلّط، كان يدنو منه إذا خطب فيغمزه ويُحصي عليه سقطاته، وكان الشيخ كثيرا ما يتلعثم ويتوقف... قال: أمنوا على دعائي. ثم رفع يديه وقال: اللهم اكفنيه، اللهم اكفنيه، اللهم اكفنيه... قال: فأُقعد الرجل، وما دخل الجامع بعد ذلك اليوم".

وعلمائه، فها هو مكي القيرواني القرطبي، وهو متأخر عنهما بمائة سنة، يسير في دربهما، ويقفو ما تركاه، وما كان في بيئته مَنْ يلومه، ويرى ما أتاه عيبا؛ يلزمه التراجع عنه، والاعتذار منه، وهذا كما تقدم دليل قوي عند الباحث؛ لأنّه يجمع أمرين: الأول: أنّ البيئة لم تكن ترى هذا مستغربا، ولا تعدّه من الأمر عظيما، إذ لو كانت ترفض هذا وتستغربه وترى فيه جناية على القراءة والقراء؛ لكان أليق الأحوال بشيخنا مكي أن يكون كأهل زمانه بل أقربهم إلى الدفاع عن القراءات وأهلها، فما دام، وهو الشيخ، قد انتقد بعض القراءات القرآنية، فلم يعُدْ أمام باحث مثلي إلا أن يكون أحد آرائه وأقواله: أن عصر مكي رحمه الله كان مثله، ولم يكن أهل زمانه يختلفون عنه في هذه المسألة، والله الهادي إلى سواء السبيل.

والثاني: أنّ اختلاف البيئة وبقاء أهل العلم على حال واحدة من القراءات؛ يُرينا أنّ هذا الموقف من القراء والقراءات لم يُكن مُسترابا منه، ولا منهيا عنه، وهذا غاية ما رُمت، وأردت بعون الله تعالى الوصول إليه؛ لأنني لم أقنع أنْ تكون حال أئمة النحويين على خلاف بقية علماء الإسلام، ولم أجد مسوّغا مقبولا يجعلهم يسنون طريقا يُلامون عليه، ويُعابون بمخالفة الأمة بسببه، ولعل في سوق بضع نماذج من حديث مكي ما يُقوّي هذه الفكرة، ويزيد هذا المعنى، وقد آن لي الآن أن أفعل، واللهَ أسأل التوفيق والسداد.

تغليط أبي عمرو

ليس من غرض البحث أن يُؤيّد المنتقد أويردّ عليه، وما من أهدافه أن يدرس هذه القراءة أوتلك، بل غايته التي قام لها هي أن يضرب أمثلة من

أحاديث أهل القراءة، ويُقدّم شيئا من نماذجهم، التي تُري الباحثين أن نقد القراءة والقراء، خاصة أصحاب السبع والعشر، كان موجودا في بيئة القراءة نفسها، وكان أصحابها يُوجّهونه إلى القراءات، ولم يروا في ذلك مجاوزة للحدّ ولا خروجا عن المعروف، فكانوا في ذلك كالنحويين، فما بال القضية تُتخذ في شَيْن فريق، وتُترك مع غيره؟

تسكين حرف الإعراب واختلاس حركته

من تلك النماذج ما رواه مكي عن أبي عمرو في إسكان حرف الإعراب أواختلاس حركته، وفيه يقول مكي:" والاختيار تمام الحركات؛ لأنه الأصل، وعليه جماعة القراء، وهو اختيار اليزيدي، ولأن الإسكان إخلال بالكلام، وتغيير للإعراب، والاختلاس فيه تكلّف وتعمُّد ومؤونة، وهو خارج عن الأصول، قليل العمل به، قليل الرواية"(١).

لم يرضَ مكي عن اختلاس أبي عمرو ولا تسكينه، فوصف التسكين بأنه إخلال بالكلام وتغيير للإعراب، ونعت الاختلاس بالتكلف والمؤونة والخروج عن الأصول وقلة الرواية، وهذا عينُ ما يُلام على النحويين في قضية نقدهم للقراءات والقراء، فلم يُقبل منهم الشك في روايتهم، والظن في ضبطهم، وها

(١) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ت: محيي الدين رمضان، ط الخامسة (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ) ١/ ٢٤٢ قراءة أبي عمرو رحمه الله في السبعة في القراءات: ١٥٦ وما بعدها وفيه خلاف: أكان يختلس أم يُسكن؟ والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٢ وما بعدها وفيه:" وقال الحافظ أبو عمرو:" والإسكان ... أصحّ في النقل وأكثر في الأداء وهو الذي أختاره وآخذ به".

نحن نجد هذين الأمرين عند أهل القراءة نفسها، وهو الأمر الذي يجعلنا نُعيد دراسة الموضوع من جديد، ونبحث له عن تفسير آخر.

رأي النحويين

هذه القراءة التي عابها مكي، وقال عنها ما قال، كان للزجاج فيها قولان: الأول: في قراءة الإسكان، وهو قول شبيه بقول مكي؛ إذ عدّ الإسكان غير جائز إلا في ضرورة شعر:" لأن حذف الكسرة في مثل هذا وحذف الضم إنما يأتي بالاضطرار من الشعر"(١).

والثاني: في قراءة الاختلاس، وفيه خالف مكيا؛ إذ ذهب إلى أن الاختلاس هو الرواية الصحيحة عن أبي عمرو، وحجته في ذلك أنّ سيبويه أضبط في الرواية:" وهذا رواه سيبويه باختلاس الحركة(٢)، وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه؛ فإنه أضبط لما روى عن أبي عمرو"(٣).

وهناك نحوي آخر، كان له دفاع عن رواية الإسكان، دفاع لم يأت به مكي ولا الزجاج، وهو الفارسي؛ إذ رأى، وهو رأي غريب عندي، أن الإسكان اختلف فيه النحويون: أنكره فريق، وأجازه سيبويه:" وأمّا حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها، فمن الناس من ينكره، وسيبويه يُجوّز

(١) معاني القرآن إعرابه: ١/ ١٣٦.

(٢) يُنظر الكتاب: ٤/ ٢٠٢ وفي هذا يقول الشيخ:" وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً وذلك قولك: يضربها ومن مأمنك، يسرعون اللفظ ومن ثم قال أبو عمرو (إلى بارئكم)".

(٣) معاني القرآن إعرابه: ١/ ١٣٦.

ذلك[1]"، وذهب بعد ذلك في حديث طويل إلى الدفاع عن هذا الرأي الذي عزاه إلى سيبويه[2].

إدغام الراء في اللام

لم تكن تلك القراءة هي الوحيدة التي عابها مكي على أبي عمرو بالقاعدة النحوية، فهناك قراءة أخرى، استند مكي إلى القاعدة في نقدها وعيب القارئ بها، وهي إدغامه اللام في الراء، التي أطلق عليها مكي وصف (القبح)، وجعلها من المرفوض، وهذا هو الذي عابه المحدثون على النحويين، وأشعروا مَنْ يقرأ مؤلفاتهم أنه كان حكرا عليهم وحدهم، أَمَا وقد استبان للإنسان المسلم أنه مشترك بين طوائف أهل العلم من السلف، فقد آن له أن يحجب لسانه، ويُمسك قلمه عنه.

قال مكي في قراءة أبي عمرو في إدغام اللام في الراء {يغفر لكم}[3]:" فأمّا من أدغم الراء في اللام فقد ذكرنا أنه قبيح؛ لزوال تكرير الراء، ولأن الحرف ينتقل في الإدغام إلى أضعف من حاله قبل الإدغام، وذلك مرفوض

(١) يُنظر الكتاب: ٤/ ٢٠٣ وسيبويه كما هو ظاهر كلامه يجعله مقصورا على الضرورة:" وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة فخذ حيث حذفوا".

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٧٩ وما بعدها.

(٣) آل عمران: ٣١ وقراءة أبي عمرو في السبعة في القراءات: ١٢١ حيث قال ابن مجاهد:" وكان يدغم الراء في اللام إذا تحركت أوسكنت" والنشر في القراءات العشر: ٢/ ١٢ وجعل الإدغام من رواية السوسي عن أبي عمرو:" فأدغم الراء في اللام في ذلك أبو عمرو من رواية السوسي، واختلف عنه من رواية الدوري".

قبيح، والإظهار هو الأصل، وعليه الجماعة، فهو أبقى لقوة الحرف"[1].

ولا يضرّ بحثي أن يكون مكي، وكذا الشيخان ابن مجاهد والطبري، يستندان إلى الرواية مع القاعدة النحوية والصرفية، وهو ظاهر من حديث مكي في المسألتين السابقتين، ففي الأولى قال عن الاختلاس:" قليل العمل به، قليل الرواية"، وفي المسألة الثانية قال:" وعليه الجماعة"، وحسب بحثي أن يُورد من النماذج ما يشهد بعيب أهل القراءة للقراءات، واستنجادهم بالقواعد اللغوية التي عجب نقاد النحويين من لجوئهم إليها، وأنكروا ذلك عليهم.

رأي النحويين

كان قول الزجاج في قراءة أبي عمرو أشد، وصفها بالخطأ الفاحش قائلا:" وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحدا قرأ به غير أبي عمرو"[2].

وإذ كان هذا رأي الزجاج في القراءة؛ فالهدف من الدراسة الكشف عن أن غير النحويين قد شاركوهم في نقد القراءات وعيبها، فلم يكن من الإنصاف أن تُدرس قضية في التراث عند طائفة من العلماء وحدهم، ويُترك غيرهم ممن كان له الموقف نفسه، ولم يكن من البحث العلمي أن تُترك القضية عند طائفة، وتُبرز عند غيرها حتى يظن الظان أنّ أحدا لم يوافقها فيها.

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ٢٤٣ والذي في المرجع:" فهو أبقى لقوة الحذف"، ويبدو أنه خطأ طباعي.

(٢) معاني القرآن إعرابه: ١/ ٣٩٨.

تغليط ابن عامر

كما انتقد مكي قراءة أبي عمرو عاب قراءة ابن عامر، وكان ذلك منه في موضعين، وهما قراءتان تقدّم الحديث عنهما في هذا البحث، في أولهما وصف القراءة بالضعف، وفي الثاني جعل فيها ضعفا لغويا لا يجوز مثله إلا في الشعر، وهذا ما لِيم عليه النحويون، وعُدّ منهم خروج عن اللاحب المعروف، وميل عن السنن المعهود، ودونكم النموذجين:

قال مكي في قراءة ابن عامر وغيره{كن فيكون}:" فوجه النصب مشكل ضعيف، وذلك أنه جعله جوابا بالفاء للفظ "كن"، إذا كان لفظه لفظ الأمر، وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف"(١).

وقال مكي في قراءة ابن عامر{وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم}:" لكنه فرّق بين المضاف والمضاف إليه، فقدّم المفعول، وتركه منصوبا على حاله، إذ كان متأخرا في المعنى، وأخّر المضاف، وتركه مخفوضا على حاله، إذ كان متقدما بعد القتل، وهذه القراءة فيها ضعف؛ للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر في الظروف؛ لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ٢٦١ والقراءة في السبعة في القراءات: ١٦٩ والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٠ قال ابن الجزري:" فقرأ ابن عامر بنصب النون في الستة (يقصد المواضع) ووافقه الكسائي في النحل ويس وقرأ الباقون بالرفع فيهما".

به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد"[1].

وهاتان القراءتان تقدّم رأي النحويين فيهما، ومن الإملال إعادة المقال.

تغليط حمزة والكسائي

ومن الأمثلة على نقد القراء للقراءات بالقاعدة ما قاله مكي رحمه الله عن قراءتين، الأولى لحمزة، والثانية له مع الكسائي، وفي هذا شاهد أخير على أنّ غير النحويين كان يتّخذ من القواعد النحوية والصرفية سببا إلى نقد القراءات والقراء، ولعلي بهذين النموذجين وضعتُ بين يدي القارئ حجة تنهض للدفاع عن النحويين، ووجه ذلك أنّهم كانوا في نقدهم للقراءات القرآنية سائرين في درب يسير عليه غيرهم، ويخطو فيه سواهم، فلم يكن ذلك منهم وحدهم.

العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض

هذه المسألة تقدم الحديث عنها عند الطبري رحمه الله، وحسبي هنا أن أُلمح إلى نقد مكي لها، الذي كان استعارة لقول البصريين في العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، وتنزيله على القراءة القرآنية، فأصبحت قبيحة قليلة في الاستعمال، وهذا النقد من شكل ما صدر عن النحويين، ويكفي البحث أن يكون مكي قبل قول البصريين، ولم يفطن للدفاع عن القراءة أمامهم حين قال عن قراءة حمزة {والأرحامِ}:" وهو قبيح

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ٤٥٣ وما بعدها والقراءة في السبعة في القراءات: ٢٧٠ والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٦٣.

عند البصريين، قليل في الاستعمال، بعيد في القياس؛ لأن المضمر في "به" عوض التنوين، ولأن المضمر المخفوض لا ينفصل عن الحرف... فنصب وهو الاختيار؛ لأنه الأصل، وهو المستعمل، وعليه تقوم الحجة، وهو القياس، وعليه كل القراء"(١).

إضافة (مائة) إلى جمع

هذه المرة ينتقد مكي القراءة، ويجعل ما جاءت عليه قليلا في الاستعمال، مرفوضا فيه، وأخيرا ينسب إلى المبرد منع مثل هذا، ففي حديثه عنها أمران: الأول: نقدها، والثاني: الاحتجاج بقول النحوي، وتقوية الرأي به، وفي هذا ثمرتان: الأولى: أن القارئ أخذ بصنيع النحويين، وهذا ما قام البحث له، والثانية: أنّه قوّى رأيه بقول النحوي، وهذا معناه أنه لم يلمه، ولم يجعل ذلك عيبا فيه، وهذا غاية ما أستطيع الدفاع به عن النحويين المبرد وغير المبرد، ويظهر هذا من قول مكي في قراءة حمزة والكسائي{ثلاث مائة سنين}(٢):" قرأ حمزة والكسائي بإضافة "مائة" إلى "سنين"، ولم يضف الباقون ونوّنوا "مائة"... لكنه يبعد لقلة استعماله، فهو أصل قد رُفض استعماله، وقد منعه المبرد ولم يُجزه"(٣).

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ٣٧٥ وما بعدها.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/ ٥٨ وقراءة حمزة في السبعة في القراءات: ٣٩٠ قال ابن مجاهد:" قرأ حمزة والكسائي مضافا غير منون" والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٣١٠ وفيه:" فقرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين".

(٣) الكهف: ٢٥.

رأي النحويين

لم يعرض الزجاج لهذه القراءة[1]، وذهب الفارسي إلى جواز ذلك قائلا:" مما يدل على صحة قول من قال: ثلاثمائةِ سنين، أنّ هذا الضرب من العدد، الذي يضاف في اللغة المشهورة إلى الآحاد نحو: ثلاثمائة رجل، وأربعمائة ثوب، قد جاء مضافا إلى الجميع"[2].

وبقراءة حمزة والكسائي رحمهما الله تعالى يختتم القلم حديثه، ويطوي البحث بساطه، وأُمنية صاحبه أن يكون الله تعالى وفّقه لتبيان ما أراده، وجَمَع نفسه له، وأن يكتب النفع له به.

***

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٧٨.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٥/ ١٣٦ وما بعدها.

الخاتمة

الحمد لله تعالى، الحمد لله الذي يسّر هذا البحث، وأعان على تمامه، وقادني قبلُ إلى فكرته، وهداني إلى دراسته، وأسأله كما تفضّل أولا وآخرا، أنْ يمُنّ عليّ بسلامة النتائج وقبولها وإحراز الخير فيها.

شُغل البحث وصاحبه بقضية علمية، هي موقف غير النحويين من القراءة والقراء، وكانت الأسئلة التي دفعت إليها: هل كان النحويون في ميدان نقد القراءة وحدهم؟ وهل عِيب بنقدها غيرُهم؟ وهل كان الدفاع عن القراءات القرآنية، وهي حقيقة بالدفاع جديرة به، أَمام النحويين وأَمام غيرهم أواقتصر الدفاع عنها حين الحديث عنهم فقط؟

تلك هي الأسئلة التي حرّكت الباحث، وكانت ثمرتها هذه الصفحات، وكان أهم نتائجها ما يلي:

أولا: نقد القراءات القرآنية والقراء لم يكن شأن النحويين وحدهم؛ إذ شاركهم فيه غيرهم، وكان منهم أهل القراءة نفسها، وضرب البحث على هذا مثلا بثلاثة من أعلام القراءة، وهم كما تقدم: ابن مجاهد والطبري ومكي رحمهم الله جميعا.

ثانيا: أنّ نقد هؤلاء الأعلام كان قائما على القاعدة النحوية والصرفية، وهو الشيء الذي كان بعض الباحثين يلوم النحويين عليه، ويعدّه منهم سابقة كبيرة، وبدعة عظيمة.

ثالثا: أنّ موقف هؤلاء الأعلام، وأقصد: ابن مجاهد والطبري ومكيّا، يكشف عن مكانة شرط العربية عند القراء أنفسهم، ويُرينا جميعا أنهم كانوا

يعتدون به في النظر إلى رواية القارئ وقراءته؛ خاصة إذا انفرد عن جماعة القراء وخالفهم في روايته.

رابعا: أنّ نقد النحوي للقراءات بالقاعدة النحوية والصرفية أولى بالقبول مِن نقد غيره لها؛ لأن النحو علم النحوي الذي قصر نفسه عليه، وقضى سحابة يومه فيه، وإذا لم يُلم غيره على نقد القراءات به؛ فعدم لومه أولى وأحرى.

خامسا: أنّ النحويين حين استندوا إلى العربية في قبول القراءة وردّها أوالتشكيك فيها؛ لم يأتوا بشرط لم يكن، وإن لم يكن عند غيرهم قَبَلَهم فقد أخذه عنهم غيرهم، ونظروا إلى القراءة به، فلا يضرّ النحويين إن كانوا اخترعوا هذا الشرط، وبدأوا به؛ ما دام غيرهم رضي به، وجعله لقبول القراءة شرطا ومعيارا.

سادسا: إذا كان هؤلاء العلماء الذين درستهم، وقدّمتُ مواقفهم من القراء والقراءات؛ يُمثّلون أشياخهم وأهل العلم قبلهم، وذاك هو الفرض الأقرب فيهم، فنحن أمام ظاهرة لا يمكننا معها أن نقبل الخطاب في لوم النحويين وتوجيه سهام العيب لهم، وكان الأقرب لنا ولهؤلاء الباحثين أنْ نقول: إن النحويين يُمثلون علماء الأمة، ولا يخالفونهم، ويسيرون في ركابهم، ولا يتنكّبون طريقهم؛ بيد أننا غاب عنا السؤال الجوهري الذي كان يُفترض بنا أن نسأله أولا قبل أن نخوض في أديم النحويين ونكيل التهم لهم، وذاك السؤال لو وفقنا الله تعالى لطرحه على أنفسنا؛ لكنّا كففنا عن النحويين، ودرسنا القضية بعيدا عن التهمة والاتهام، وكان ذاك السؤال، الذي يجعلنا أقرب للصواب في دراسة

القضية، هو: هل خالف النحويون، الذين انتقدوا القراءات والقراء، علماء الإسلام من المحدثين والفقهاء وقبل ذلك القراء وأهل القراءة؟ أو هل كان النحويون وحدهم في ميدان نقد القراء والقراءة؟

سابعا: من الثمار المهمة عندي لهذا البحث: أنّ الباحث يلزمه أن يتفقّد حال القضية المدروسة، متى كان لجمهور العلماء بها عناية واهتمام، ويرى ما قاله الناس حولها، فلا يدرسها من خلال طائفة واحدة، وينظر فيها عند جماعة وحدها؛ لأن ذلك نقص في الدراسة، وإجحاف فيها.

ولم يبق بعدُ إلا أن أشكر الله تعالى على توفيقه، وأدعوه أن يجعل في البحث خيرا لكاتبه وقارئه، ويغفر لي خطئي فيه وزللي، ويرفع به درجتي، ويجعل فيه لبنة من لبنات المكتبة العلمية في القراءة والنحو؛ فهو على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.

***

ثبت المصادر والمراجع

. الإبانة لمكي بن أبي طالب، ط الثالثة، ت د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (مكة المكرمة، الفيصلية، ١٤٠٥هـ).

. الأصول لتمام حسان (المغرب، دار الثقافة، ١٤١١هـ).

. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ت. زهير غازي زاهد، ط الثالثة، (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٩هـ).

. أوضح المسالك لابن هشام، إخراج: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط الخامسة، (بيروت، دار الجيل، ١٣٩٩هـ).

. إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري، دون ط، ت محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ).

. البحر المحيط لأبي حيان، ط الثانية، (بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ).

البرهان في علوم القرآن للسيوطي، دون ط، (بيروت، عالم الكتب، دون تأريخ).

. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط الأولى، (لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ).

. تأويل مشكل القرآن بابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دون ط، (القاهرة، المكتبة العلمية، دون سنة نشر).

. جامع البيان عن تأويل القرآن للطبري، ت د. عبد الله التركي، ط الأولى، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، ١٤٢٢هـ).

. الحجة للقراء السبعة للفارسي، ط الأولى، ت: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، (دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤١١هـ).

. حياتي لأحمد أمين، ط الثالثة، (القاهرة، دار العالم العربي، ١٤٣٨هـ).

. الخلاف بين النحويين للسيد رزق الطويل، ط ١، (مكة المكرمة، الفيصلية، ١٤٠٥هـ).

. دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عُضيمة ، دون ط، (مصر، دار الحديث، دون سنة).
. السبعة في القراءات لابن مجاهد، ط الثالثة، ت د. شوقي ضيف، (القاهرة، دار المعارف، دون سنة نشر).
. سير أعلام النبلاء للذهبي، ط التاسعة، ت. شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ).
. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ط الثانية، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ).
. القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه لمحمد عارف الهرري، ط الأولى، (المدنية المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٦هـ).
. القاموس المحيط للفيروزآبادي.
. الكتاب لسيبويه، ط الثانية، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م).
. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، ت: محيي الدين رمضان، ط الخامسة (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ).
. في أدلة النحو لعفاف حسانين، ط الأولى، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦م).
. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة، دون ط، ت: طيار آلتي قولاج، (بيروت، دار صادر، ١٣٩٥هـ).
. مراحل تطور الدرس النحوي لعبد الله الخثران، دون ط، (الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٤١٣هـ).
. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت. عبد الجليل عبده شلبي، ط الأولى، (مصر، دار الحديث، ١٤١٤هـ).
. مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني، ط الأولى، (لبنان، دار الفكر، ١٤١٦هـ).

. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، ت: د. فخر الدين قباوة، ط الأولى، (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م).
. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، دون ط، (مصر، دار الكتاب العربي، دون تأريخ).
. نظرية النحو القرآني لأحمد مكي الأنصاري، ط الأولى، (دون بلد، مطابع أبو الفتوح، ١٤٠٥هـ).
. الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي، ط الأولى، ت أبو بشر محمد خليل الزروق، وراجعه د. عز الدين بن رغيبة، (دبي، مركز جمعة الماجد، ١٤٢٣هـ).

***